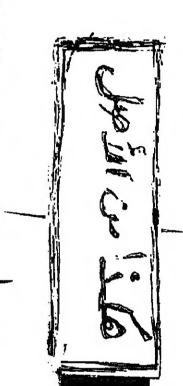
# تصحيح خطأ

جاه في السطر الثالث من اعلان الاستملاك المنشور في صدر الصحيفة ( ٥٢ ) من العدد ( ١٥٣٩ ) من الجريدة الرسمة حي المحطة رقم ٧ خطأ والصواب حي المحطة رقم ٨ .



الفهرس

عمان : الخميس ٢٩ رمضان سنة ١٣٨٠ هـ ـــ الموافق ١٦ آذار سنة ١٩٦١ م

صحيفة 41. قانون رقم ( ٨ ) لسنة ١٩٦١ « قانون معدل لقانون البلديات » 211 « « (٩) « « قانون اصول المحاكمات الجزائية » 277 « « (١٠) « « قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات » 410 « « (١١) « « « قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة » 277 « « (١٢) » « « قانون معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني » 777 نظـام رقم (٩) « « نظام مفتشي العمل » « « (١٠) « « نظام رسوم الرصيف والتخزين على البضائع في ميناء العقبة المعدل » 414 414 امـر رقم (١١) لسنة ١٩٦١ صادر بموجب المادة الرابعة من نظام الشؤون المالية لسنة ١٩٥٢ 211 اعلانات صادرة بموجب المادة ( ٩٤ ) من الدستور

200

1

الملمة الوطعية ومكعبعها .. عمان

# نمد المسبد اللفتك ملك الملكة للفرونية المحاتمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب ،

نصادق على القانون الآتي وتأمر باصداره واضافته الى توانين الدولة :

قانون رقم (۸) لسنة ۱۹۲۱

## قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ \_ يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦١ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ \_ تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي على الوجه التالي :

أ \_ بشطب صبحارة ( وزير الداخلية ) التي وردت في الفقرة ( ٢ ) منهـــــا والاستعاضة عنهـــــا بعبارة ( رئيس الوزراء ) .

ب. بشطب عبارة ( وأمانة القدس ) التي أضيفت إلى آخر تلك الفقرة بموجب الفقرة ( أ ) من المادة (٢) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

1971/7/78

بحث ينط لأل

وكيل رئيس الوذراء

# خدالمسير للفك ماكر الملكة للفادونية المحاتمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور ،

وبناء على ما قرره جملما الاعيان والنوأب،

نصادق على القانون الأتي وتأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٩) لسنة ١٩٦١

# قانون اصول المحاكمات الجزائية

أحكام أولية

دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٠) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية •

المادة ٧ ــ ١ ــ تختص النيابة العامة باقامة دعوى البحق العام ومباشرتها ولا تقام من غيرها الا في الاحوال المبينة في القانون •

٧ ــ وتحبر النيابة العامة على اقامتها اذا أقام المتضرر نفسه مدعيا شخصيا وفاقا للشروط المعينة

٣ \_ ولا يجوز تركها أو وقفها أو تعطيل سيرها الا في الاحوال المبينة في القانون •

المادة ٣ - ١ - في جميع الاحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجزائية وجود شكوى أو المادة ٣ - ١ - في جميع الاحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الا بعد وقوع ادعاء شخصي من المجنى عليه أو غيرد لا يحوز اتخاذ اجراء في الدعوى الو الادعاء ٠ هذه الشكوى أو الادعاء ٠

٧ ــ اذا كان المجنى عليه في الجريمة لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة أو كان مصابا بعاهة في عقله تقدم الشكوى ممن له الولاية عليه ٠

واذا كانت الجريمة واقعة على المال تقبل الشكوى من الوصي أو القيم •

٣ \_ اذا تعارضت مصلحة المجنى عليه مع مصلحة من يمثله أو لم يكن له من يمثله تقوم النيابة

٤ ــ اذا كان المجنى عليه هيئة أو مصلحة فتقبل الشكوى أو الادعاء الشخصي بناء على طلب خطي من الهيئة أو رئيس المصلحة المجنى عليها .

JA IN CO

المادة ٤ ــ كل شخص تقام عليه دعوى الحق العام فهو مشتكى عليه ويسمى ظنينا اذا ظن فيه بجنحة ومتهما

المادة ٥ – ١ – تقام دعوى الحق العام على الشتكى عليه أمام المرجع القضائي المختص التابع له مكان وقوع الحريمة أو موطن المشتكي عليه أو مكان القاء القبض عليه •

٧ \_ في حالة الشروع تعتبر الجريمة انها وقعت في كل مكان وقع فيه عمل من أعمال البدء في التنفيذ ، وفي الجرائم المستمرة يعتبر مكانا للجريمة كل محل تقوم فيه حالة الاستمرار . وفي جرائم الاعتباد والحرائم المتنابعة يعتبر مكانا للجريمة كل محل يقع فيه أحد الافعال

٣ \_ اذا وقعت في الخارج جريمة من الجرائم التي تسري علمها أحكام القانون الاردني ولم يكن لمرتكبها محل اقامة معروف في السملكة الاردنية الهاشمية ولم يلق القبض عليــــه فيها فتقام دعوى الحق العام عليه أمام المراجع القضائية في العاصمة •

المادة ٣ ــ ١ ــ يجوز اقامة دعوى الحق الشخصي تبعا لدعوى الحق العام أمام المرجع القضائي المقامة يتوقف النظر فيها الى ان تفصل دعوى الحق العام بحكم مبرم •

٧ ـ اذا أقام المدعي الشخصي دعواه لدى القضاء المدني فلا يسوغ له العدول عنها واقامتها

٣ \_ ولكن اذا أقامت النيابة العامة دعوى الحق العام جاز للمدعي الشخصي نقل دعواه الى المحكمة الجزائية ما لم يكن القضاء المدني قد فصل فيها بحكم في الاساس •

> الكتاب الاول الضابطة العدلية ووظائفها

> > الباب الاول

الضابطة العدلية

المادة ٧ ــ موظفو الضابطة العدلية مكانمون باستقصاء الحرائم وجمع أدلتها والقبض على فاعليها واحالتهم على المحاكم الموكول اليها أمر معاقبتهم •

المادة ٨ ــ يقوم بوظائف الضابطة العدلية المدعي العام ومساعدوه ويقوم بها أيضا قضاة الصلح في المراكز التي لا يوجد فيها مدعي عام ، كل ذلك ضمن القواعد المحددة في القانون .

المادة ٩ ــ ١ ــ يساعد المدعى العام في اجراء وظائف الضابطة العدلية :

القائم مقامون مديرو النواحي مدير الامن المام

ضباط الشرطة والدرك للامن العام الموظفون المكلفون بالتحري والماحث الجنائية رؤساء مخافر الشرطة والدرك

رؤساء المراكب البحرية والجوية

وجميع الموظفين الذين خولوا صلاحيات الضابطة العدلية بموجب قوانين وأنظمة خاصة ه ٧ \_ يقوم كل من الموظفين المذكورين بوظائف الضابطة العدلية في نطاق الصلاحيات المعطاة

لهم في هذا القانون والقوانين الخاصة يهم •

المادة ١٠ ــ لنواطير القرى العموميين والخصوصيين وموظفي مراقبة الشركات ومأموري الصحة ومحافظي الحمارك ومحافظي الحسراج ومراقبي الآثار الحق في ضبط المخالفات وفقا للقوانسين والانظمة المنوط بهم تطبقها ويودعون الى المرجع القضائي المختص المحاضر النظمة بهذه

> الباب الثاني النابة العامة

المادة ١١ – ١ – يتولى النيابة العامة قضاة يمارسون الصلاحيات الممنوحة لهم قانونا وهم مرتبطون بقاعدة

تسلسل السلطة وتابعون اداريا لوزير العدلية • ٧ ــ يازم موظفو النيابة العامة في معاملاتهم ومطالبهم الخطية باتباع الاوامر الخطية الصادرة اليهم من رؤسائهم أو من وزير العدلية •

الفصل الأول

النيابة العامة لدى محكمة التمييز

المادة ١٢ ــ ١ ــ يرأس النيابة العامة لدى محكمة التمييز موظف يدعى (رئيس النيابة العامة) يعاونه مساعد أو أكثر حسما ندعو الله الحاجة •

٧ \_ يبدي رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز مطالعته في الدعاوى الجزائية المرفوعة الى هذه المحكمة ويراقب في هذه الدعاوى سير الاعمال التي يقوم بها النواب العامون لدى محاكم الاستثناف ومساعدوهم والمدعون العامون وله ان يبلغ هؤلاء الملاحظات التي تبدو له من تدقيق الدعاوى المذكورة برسائل أو ببلاغات عامة • ويخضعون لمراقبته في جميع أعمالهم القضائية الاخرى •

النيابة العامة لدى محاكم الاستثناف والبداية والصلح

المادة ١٣ ــ يرأس النيابة العامة لدى كل محكمة استثناف موظف يدعى (النائب العام) يؤازره عدد مــن المساعدين ويقومون جميما بأعمالهم لدى محاكم الاستثناف كل منهم في منطقته وفقا للقوانسين النافذة • وتخضع أعمال المدعين العامين وجميع موظفي الضابطة العدلية لمراقبته •

الفصل الرابع وظائف المدعي العام

### ١ \_ الاخبارات

المادة ٧٥ ــ على كل سلطة رسمية أو موظف علم أثناء اجراء وظيفته بوقوع جناية أو جنحة أن يبلغ الامر في الحال المدعي العام المختص وأن يرسل اليه جميع المعلومات والمحاضر والاوراق المتعلقة

المادة ٧٦ – ١ – كل من شاهد اعتداء على الامن العام أو على حياة أحد الناس أو على ماله يلزمه أن يعلم بذلك المدعي العام المختص •

٧ \_ كل من علم في الاحوال الاخرى بوقوع جريمة يلزمه أن يخبر عنها المدعي العام •

المادة ٢٧ – ١ – بحرر الاخبار صاحبه أو وكيله أو المدعي العام اذا طلب اليه ذلك ويوقع كل صفحة من الاخار المدعي المام والمخبر أو وكيله •

٧ \_ اذا كان المخبر أو وكيله لا يعرف كتابة امضائه فيستعاض عن امضائه ببصمة أصبعه واذا تمنع وجبت الاشارة الى ذلك •

### ٧\_ الجرم المشهود

المادة ٢٨ – ١ – الحجرم الشهود (هو الحجرم الذي يشاهد حال ارتكابه أو عند الانتهاء من ارتكابه) •

٧ \_ وتلحق به أيضًا الجرائم التي يقبض على مرتكبيها بناء على صراخ الناس اثر وقوعها أو يضبط معهم أشباء أو أسلحة أو أوراق يستدل منها انهم فاعلو الجرم وذلك في الاربع والشرين ساعة من وقوع الجرم ، أو اذا وجدت بهم في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك ٠

للادة ٢٩ – ١ – اذا وقع جرم مشهود يستوجب عقوبة جنائية يجب على المدعي العام ان ينتقل في المحال

٧ \_ اذا انتقل المدعي العام الى المكان الذي قيل أن الجريمة وقعت فيه ، ولم يجد ما يدل على وقوعها أو على ما يوجب لانتقاله ، جاز للمدعي العام ان يحصل بواسطة دائرة الاجراء من مقدم الاخبار أو موقعه نفقات الانتقال بتمامها وله أن يقيم عليه دعوى الافتراء أو البيانات الكاذبة حسب مقتضيات الحال •

المادة ٣٠ ــ ١ ــ ينظم المدعي العام محضرا بالمحادثة وبكيفية وقوعها ومكانه ويدون أقوال من شاهدها ومن كانت لديه معلومات عنها أو معلومات تفيد التحقيق •

٧ ــ يصادق أصحاب الافادات المستمعة على افاداتهم بتوقيعها وعند تمنعهم عن التوقيع يصرح

المادة ٣١ – ١ – للمدعي العام أن يمنع أي شخص موجود في البيت أو في المكان الذي وقعت فيه الجريمة من الخروج منه أو الابتماد عنه حتى يتم تحرير المحضر • 

المادة ١٤ ـ يعين لدى كل محكمة بدائية موظف يدعى (المدعي العام) يمارس وظيفة المدعي العام لديها ولدى المحاكم الصلحية ضمن دائرة اختصاسه .

#### الفصل الثالث

### وظائف المدعي العام

المادة ١٥ – ١ – المدعي العام هو رئيس الضابطة العدلية في منطقته ويبخضع لمراقبته جميع موظفي الضابطة

٧ \_ أما مساعدو المدعي العام في وظائف الضابطة العدلية المينون في المادتين (٩ و ١٠) فلا يخضعون لمراقبته آلا فيما يقومون به من الاعمال المتعلقة بالوظائف المذكورة .

المادة ١٦ ـ ١ ـ يراقب المدعي العام سير العدالة ويشرف على السجون ودور التوقيف وعلى تنفيذ القوانين ويمثل السلطة التنفيذية لدى المحاكم والدوائر القضائية ويخابر السلطات المختصة رأسا ه

٧ \_ وهو الذي يحرك دعوى الحق العام وينفذ الاحكام الجزائية •

المادة ١٧ ـ ١ ــ المدعي العام مكلف باستقصاء الحرائم وتعقب مرتكبيها .

٧ \_ ويقوم بذلك على السواء المدعون العامون المختصون وفقا لاحكام المادة (٥) من هذا

المادة ١٨ ــ في الاحوال المبينة في المواد (٧ ــ ١٣) من قانون العقوبات يقوم بالوظائف المذكورة في المادة السابقة المدعي العام التابع له موطن المشتكى عليه أو مكان القاء القبض عليه أو موطنه الآخير •

المادة ١٩ ـ للمدعي العام وسائر موظفي الضابطة العدلية أن يطلبوا مباشرة معاونة القوة المسلحة حال اجراء وظائفهم •

المادة ٧٠ ــ يتلقى المدعي العام الاخبارات والشكاوى التي ترد اليه ٠

المادة ٢١ ـ على موظفي الضابطة العدلية حال علمهم بوقوع جرم خطير أن يخبروا فورا المدعي العام به وأن ينفذوا تعليمانه بشأن الاجراآت القانونية .

المادة ٧٧ ـ اذا توانى موظفو الضابطة العدلية في الامور العائدة اليهم يوجه اليهم المدعي العام تنبيها وله ان يقترح على المرجع المختص ما يقتضيه الحال من التدابير التاديبية •

المادة ٢٣ ـ يجري المدعي العام الملاحقات القانونية بشأن الجرائم التي يتصل خبرها بعلمه اما من تلقاء نفسه أو بناء على أمر من وزير العدلية أو أحد رؤسائه .

المادة ٢٤ - ١ - لا يجوز لقاض أن يحكم بالدعوى التي تولى وظيفة النيابة العامة فيها •

٢ - وانما يجوز لقاضي صلح النظر في دعوى قام بالتحقيق فيها كمدعي عام ، بشرط أن لا

- ٧ ــ ومن يخالف هذا المنع يوضع في محل التوقيف ثم يحضر لدى قاضي العملح لمحاكمته والحكم عليه بعد سماع دفاعه ومطالبة المدعي العام •
   ٣ ــ واذا لم يمكن القبض عليه ولم يحضر بعد تبليغه مذكرة الحضور بحكم عليه غيابيا •
   ٤ ــ ان العقوبة التي يمكن قاضي العملح أن يحكم بها هي الحسر المكديري أو الغرامـة
  - هـ يكون الحكم في جميع الاحوال غير تابع لاي طريق قانوني •
- المادة ٣٧ ١ يضبط المدعي العام الاسلحة وكل ما يظهر انه استعمل في ارتكاب الجريمة أو أعد لهذا الغرض كما يضبط كل ما يرى من آثار الجريمة وسائر الانسياء التي تساعد على اظهار الحقيقية .
- ٧ ــ يستجوب المدعي العام الشتكى عليه عن الاشياء المضبوطة بعد عرضها عليه ثم ينظم
   محضرا يوقعه والمشتكى عليه واذا تمنع هذا الاخير عن التوقع صرح بذلك في المحضر •
- المادة ١١٣ ـ اذا تبين من ماهية الجريمة أن الاوراق والاشياء الوجودة لدى المسكى عليه يمكن أن تكون مدار استدلال على ارتكابه الجريمة فللمدعي العام أو من ينيبه أن ينتقل حالا الى مسكن المستكى عليه للتفتيش عن الاشياء التي يراها مؤدية الى اظهار الحقيقة •
- المادة ٣٤ ـ ١ ـ اذا وجد في مسكن المستكى عليه أوراق أو أشياء تؤيد النهمة أو البراءة فعلى المدعي العام أن يضبطها وينظم بها محضرا •
- ٢ ــ ومن حق المدعي العام وحده والاشخاص المعينين في المادتين (٣٦ و ٨٩) الاطلاع على
   الاوراق قبل انخاذ القرار بضبطها •
- المادة ٣٥ ــ ١ ــ يعنى بحفظ الاشياء المضبوطة بالحالة التي كانت عليها ، فتحزم أو توضع في وعاء اذا اقتضت ماهيتها ذلك وتبختم في الحالتين بخاتم رسمي .
- ٧ ـ اذا وجدت أوراق نقدية لا يستوجب الامر الاحتفاظ بها بالذات لاستغلهار الحقيقة
   أو لحفظ حقوق الطرفين أو حقوق الغير جاز للمدعي العام أن يأذن بايداعها صندوق
   الخزينــة •
- المادة ٣٦ ـ ١ ـ تجري معاملات التفتيش المبينة في المواد السابقة بحضور المشتكى عليه موقوفا كان أو غير موقوف ٠
- إلى المحضور أو تعذر حضوره جرت المعاملة أمام وكيله أو مختار محلته أو أمام
   اتنين من أفراد عائلته والا فبحضور شاهدين يستدعيهما المدعي العام •
- ٣ ـ تعرض الاشباء المصوطة على الشتكى عليه أو على من ينوب عنه للمصادقة والتوقيع عليها
   وان امتنع صرح بذلك في المحضر •
- المادة ٢٧ ـ ١ ـ المدعي العام في حالة الخرم المشهود المستوجب عقوبة جنائية أن يأمر بالقبض على كل شخص من الحضور يستدل بالقرائن القوية على انه فاعل ذلك الحرم •
- ٢ ــ وان لم يكن الشخص حاضرا أصدر المدعي العام أمرا باحضاره والمذكرة التي تتضمن
   هذا الامر تسبى مذكرة احضار
  - ٣ ـ يستجوب المدعي العام في الجال الشخص المحضر لديه ه

- المادة ٣٨ ١ يوقع المدعي العام والكاتب والاشتخاص المذكورون في المادة ٣٩ على كل صفحة من أوراق الضبط التي ينظمها بمقتضى الاحكام السابقة ٠
- ٧ \_ واذا تعذر وجود هؤلاء الاشتخاص فيسوغ للمدعي العام تنظيم المحاضر بمعزل عنهم
   ويصرح بذلك في المحضر •
- المادة ٣٩ ـ اذا توقف تمييز ماهية الجرم وأحواله على معرفة بعض الفنون والصنائع فعلى المدعي العام ان يستصحب واحدا أو أكثر من أرباب الفن والصنعة ٠
- المادة ٤٠ ــ اذا مات شخص قتلا أو بأسباب مجهولة باعثة على الشبهة فيستمين المدعى العام بطبيب أو أكثر لتنظيم تقرير بأسباب الوفاة وبحالة جثة الميت ٠
- المادة ٤١ على الاطباء والخبراء المشار اليهم في المادتين (٣٩ و ٤٠) أن يقسموا قبل مباشرتهم العمل يمينا بأن يقوموا بالمهمة الموكولة اليهم بصدق وأمانة ٠

## ٣ ــ الجرائم الواقعة داخل المساكن

الله في الله الله المنطقيق وفقا للاصول المعينة للجرائم المسهودة ، اذا حدثت جناية أو جنحة والله من الله المنطقيق بشأنها . ولم تكن مشهودة داخل بيت وطلب صاحب البيت الى المدعي العام اجراء التحقيق بشأنها .

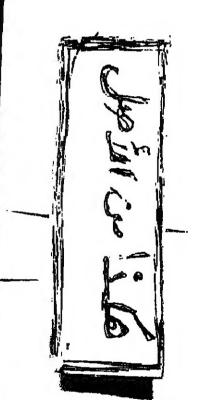
## ٤ ــ الجراثم غير المشهودة

المادة على الخاط المدعي العام في الاحوال الخارجة عما هو مبين في المادتين ٢٩ و ٤٧ بطريقة الاخبار أو بصورة أخرى على وقوع جناية أو جنحة في منطقته أو علم بأن الشخص المزو اليه ارتكاب الجناية أو الجنحة موجود في منطقته فيتولى اجراء التحقيقات والتوجه بنفسه الى مكان الحادث اذا لزم الامر لينظم فيه المحاضر المقتضاة طبقا لما هو مبين في الفصل الخاص بالتحقيق ٠

#### الباب الثالث

## موظفو الضابطة العدلية الساعدون ووظائفهم

- المادة ٤٤ ـ في المراكز التي لا يوجد فيها مدعي عام على ضباط الدرك والشرطة ورؤساء مخافر الدرك والمادة ورؤساء مخافر الدرك والمدرطة أن يتلقوا الاخبارات المتعلقة بالجرائم المرتكبة في الاماكن التي يمارسون فيها وظائفهم وأن يخبروا المدعي العام حالا بالجرائم المشهودة في حينها ه
- المادة 20 ـ في المراكز التي ليس فيها ضابط درك أو شرطة أو رئيس مخفر درك أو شرطة يقدم الاخبار المادة و المراكز التي ليس فيها ضابط درك أو شرطة العدلية و المادلية و الى من يقوم مقام أحدهم من موظفي الضابطة العدلية و
- المادة ٤٦ ــ ان موظفي الضابطة العدلية المذكورين في المادة (٤٤) ملزمون في حال وقوع جرم مشهود أو حالما يطلبهم صاحب البيت أن ينظموا ورقة الضبط ويستمعوا لأفادات الشهود وأن يجروا التحريات وتفتيش المنازل وسائر المعاملات التي هي في مثل هذه الاحوال من وظائف المدعي التحريات وتفتيش المنازل وسائر المعاملات التي هي في مثل هذه الاحوال من وظائف المدعي العام التحاص باجراء وظائف المدعي العام العام وذلك كله طبقا للصيغ والقواعد المبينة في الفصل العخاص باجراء وظائف المدعي العام
- المادة ٤٧ ــ ١ ــ اذا اجتمع في مكان التحقيق مدعي عام وأحد موظفي الضابطة العدلية يقوم المدعي العام بأعمال الضابطة العدلية •



٧ ـ واذا كان من حضر من الونلفين الذكورين قد بدأ بالعمل فالمدعي العام حينتذ أن يتولى التحقيق بنفسه أو أن يأمر من باشرد بانتامه .

المادة ٤٨ ــ يمكن المدعي العام أثناء قيامه بالوظيفة في الاحوال المبينة في الماديين (٢٩ و ٤٢) أن يعهد الى أحد رؤساء مخافر الشرطة أو الدرك بقسم من الاعمال الداخلة في وظائفه اذا رأى ضرورة لذلك ما عدا استجواب المشتكى عليه •

المادة ٤٩ ــ على موظفي الضابطة العدلية مساعدي المدعي العام أن يودعوا الى المدعي العام بلا ابطاء الاخبارات ومحاضر الضبط التي ينظمونها في الاحوال المرخص لهم فيها مع بنمية الاوراق •

المادة ٥٠٠ ــ اذا أخبر موظفو الضابطة العدلية بعجناية أو جنحة لا يكل اليهم المدنون أسر يحقيقها مباشرة فعليهم أن يرساوا في الحال ذلك الاخار الى المدعي العام •

المادة ٥١ - ١ - إذا كان الفعل جناية أو جنحة من اختصاص محكمة البداية بنم الدعي العام التحقيقات التي اجراها أو التي احال اليه أوراقها موظفو الضابطة العدابة ويصدر قراره المقتضى • ٧ ــ أما اذا كان الفعل جنحة من وظائف المحاكم الصلحية فله أن يحيل الاوراق الى المحكمة

٣ \_ وفي جميع هذه الاحوال يشفع الاحالة بادعائه ويطلب ما يراد لازما ه

الباب الرابع

الفصل الأول

معاملان التحقيق

#### ۱ ــ الشكاوي

الملاة ٥٧ ــ لكل شخص يعد نفسه متضررا من جراء جناية أو جنحة أن يقدم شكوى ينخذ فيها صفة الادعاء الشيخصي الى المدعي العام أو للمحكمة المختصة وفقاً لاحكام المادة (٥) من هذا الفانون •

المادة ٥٣ ــ متى قدمت الشكوى الى المدعي العام كان مختصا بتحقيقها ه

المادة ٥٤ \_ تسري على الشكاوي أحكام المادة (٢٧) المتعلقة بالاخبار .

المادة ٥٥ ـ لا يعد الشاكي مدعيا شخصيا الا اذا اتخذ صفة الادعاء الشخصي صراحة في الشكوى أو في طلب خطي لاحق قبل صدور الحكم ودفع الرسوم القانونية المنرتبة على النمويضات المطالب بها •

المادة ٥٦ \_ يعفى المدعي الشخصي من تعجيل الرسوم والنفقات اذا حصل على قرار بالتاجيل وفقا لنظام رسوم المحاكم .

المادة ٧٠ - يجوز اعفاء المدعي الشخصي من نفقات ورسوم الدعوى المؤجلة كلها أو بعضها اذا منعت محاكمة الشتكي عليه أو تبرأ واتضح حسن بية المدعي الشخصي من شكواه •

المادة ٨٥ مـ للشاكي أن يتخذ صفة المدعي الشخصي في جميع أدوار الدعوى حتى ختام المحاكمة البدائية ولا يعتد برجوعه عن دعواه بعد صدور الحكم

- المادة ٥٩ ــ على المدعي الشخصي الذي لا يقيم في مركز المدعي العام أن يعين له مكانا للتبليخ وان لم يفعل فلا يبحق له أن يعترض على عدم تبليغه الاوراق التي يوجب القانون ابلاغه اياهاً •
  - المادة ٦٠ ــ اذا رفعت الشكوى الى مدعي عام غير مختص أودعها بقرار منه الى المدعي العام المختص •
- المادة ٦١ ــ للمدعي العام اذا تبين له أن الشكوى غير واضحة الاسباب أو ان الفاعل مجهول أو ان الاوراق المبرزة لا تؤيدها بصورة كافية ، ان باشر التحقيق توصلا الى معرفة الفاعل وله عندئذ أن يستمع الى الشيخص أو الاشتخاص المقصودين في الشكوى وفقا للاصول المبينة في المادة (٦٨)
- المادة ٦٢ ١ اذا كان التحقيق قد جرى بحق شخص معين بناء عــلى اتخاذ المشتكي صفة المدعي الشيخصي وفقا للمادة (٥٢) وانتهى بقرار منع المحاكمــة فللمشتكى عليــه أن يطالب الشيخص المدعي بالتعويض أمام المرجع المختص •
- ٧ \_ ولا يحول ذلك دون اقامة دعوى الحق العام بحريمة الافتراء المنصوص عليها في قانون
- المادة ٦٣ ١ عندما يمثل المستكى عليه أمام المدعي العام ينشبت من هويته ويتاو عليه التهمة المنسوبة اليه ويطلب جوابه عنها منبها اياه أن من حقه أن لا يحيب عنها الا بحضور محام ، ويدون هذا التنبيه في محضر التحقيق فاذا رفض المشتكى عليه توكيل محام أو لم يحضر محامياً في مدة أربع وعشرين ساعة يجري النحقيق بمعزل عنه •
- ٧ \_ يجوز في حالة السرعة بسبب الخوف من ضباع الادلة استجواب المستكى عليه قبل دعوة محاميه للحضور على أن يكون له عند انتها. هذا الاستجواب أن يطلب الاطلاع
- ٣ \_ اذا ادلى المشتكى عليه بافادة يدونها الكاتب ثم يتلوها عليه فيوقعها بامضائه أو ببصمته ويصدق عليها المدعي العام والكاتب •
- المادة ٦٤ ١ للمشتكي عليه والمسؤول بالمال والمدعي الشخصي ووكلائهم الحق في حضور جميع اجراءات التحقيق ما عدا سماع الشهود •
- ٧ ــ يحق للاشيخاص المذكورين في الفقرة الاولى أن يطلعوا على التحقيقات التي جرت في
- ٣ \_ ويبحق للمدعي العام ان يقرر اجراء تحقيق بمعزل عن الاشخاص المذكورين في حالة الاستعجال أو متى رأى ضرورة ذلك لاظهار الحقيقة وقراره بهذا الشأن لا يقبسل المراجعة انما يجب عليه عند انتهائه من التحقيق المقرر على هذا الوجه أن يطلع عليـــه
  - المادة 10 1 لا يسوغ لكل من المتداعين أن يستعين لدى المدعي العام الا بمحام وأحد •
- ٧ \_ يبحق للمحامي الكلام أثناء التحقيق باذن المحقق ٣ \_ واذا لم يأذن له المحقق بالكلام أشير الى ذلك في المحضر ويبقى له الحق في تقديم مذكرة

المادة ٣٦ – ١ – يعحق للمدعي العام أن يقرر منع الاتصال بالمشتكى عليه الموقوف مدة لا تتجاوز عشرة

٧ \_ ولا يشمل هذا المنع محامي المشتكى عليه الذي يمكنه أن يتصل به في كل وقت وبمعزل عن أي رقيب ، الا اذا رأى المدعي العام خلاف ذلك .

المادة ١٧ - ١ \_ اذا ادلى المستكى عليه أثناء التحقيق بدفع يتعلق بعدم الاختصاص أو بعدم سماع الدعوى أو بسقوطها أو بأن الفعل لا يستوجب عقابا وجب على المدعي العام بعد ان يستمع الى المدعي الشخصي أن يفصل في الدفع خلال اسبوع من تاريخ الادلاء به •

٧ \_ ويكون قراره بهذا الشأن قابلا للاستثناف للنائب العام خلال يومين من تاريخ تبليغه المشتكى عليه ولا توقف هذه المراجعة سير التحقيق •

#### ٧ \_ سماع الشهود

المادة ١٨ ــ للمدعي العام ان يدعو الاشخاص الواردة اسساؤهم في الاخبار والشكوى وكذلك الاشخاص الذين يبلغه ان لهم معلومات بالحريمة أو بأحوالها والاشخاص الدين يعينهم المشتكى عليه .

المادة ٦٩ ـ تبلغ مذكرات الدعوة للشهود قبل اليوم المعين لاستماعهم يأربع وعشرين ساعة على الأقل •

المادة ٧٠ ــ يستمع المدعي العام بحضور كاتبه الى كل شاهد على حدة ٠ المادة ٧١ ـ يتشت المدعي العام من هوية الشاهد ثم يسأله عن اسمه وشهرته وعمره ومهنته وموطنه وهل

هو في خدمة أحد الفريقين أو من ذوي قرُّباء وعن درجة القرابة ويحلفه بأن يشهد بواقع الحال بدون زيادة أو نقصان ويدون جميع ذلك في المحضر •

المادة ٧٧ ــ ١ ــ تدون افادة كل شاهد في محضر يتضمن الاسئلة الموجهة اليه وأجوبته عليها •

٧ \_ تنلى على الشاهد افادته فيصادق عليها ويوقع كل صفحة منها أو يضع بصمة اصبعه عليها ان كان اميا واذا تمنع أو تعذر الامر عليه يشار الى ذلك في المحضر .

٣ \_ يذكر في آخر المحضر عدد الصفحات التي تضمنت افادة الشاهد ويوقع كل صفحة منها

٤ ـ تتبع الاصول نفسها بشأن سائر الافادات التي يدونها المدعي العام في المحاضر •

٥ \_ عند انتهاء التحقيق ينظم جدول بأسماء الاشتخاص المستمعين وتاريخ سماعهم وعدد

المادة ٧٣ ـ ١ ـ لا يحوز أن يحصل حك في محضر التحقيق ولا ان يتخلل سطوره تحشية واذا أقتضى الامر شطب كلمة أو زيادتها وجب على المدعي العام والكاتب والشخص المستجوب أن يوقعوا ويصادقوا على الشطب والاضافة في هامش المحضر •

٧ \_ تشبر لاغية كل تحشية أو شطب أو اضافة غير مصادق عليها ٠

المادة ٧٤ ـ تسمع على سبيل المعلومات افادة الاشخاص الذين لم يبلغوا الرابعة عشرة من عمرهم بدون أن يحلفوا اليمين المنصوص عليها في المادة ٧١ اذا رأى المدعي العام انهم لا يدركون كنه اليمين.

المادة ٧٥ - ١ - كل من يدعى لاداء الشهادة محبر على الحضور أمام المدعى العام واداء شهادته ٠

- ٧ \_ للمدعي العام في حالة تخلف الشاهد عن الحضور أن يقرر احضاره ويغرمه حتى خمسة دنانير غرامة وله ان يعفيه من الغرامة اذا كان تمخلفه بسبب معقول •
- المادة ٧٦ ــ اذا دعي أحد رجال الدين لتأدية الشهادة في دعوى وطلب أن يحلف بين يدي اسقفه أو رئيسه الديني فعليه أن يتوجه في الحال الى اسقفه أو رئيسه الديني ويؤدي اليمين أمامه مقسما أنه سيجيب بالصدق على جميع ما يلقى عليه من الاسئلة ومن ثم يعود بشهادة من ذلك المرجع الذي أدى اليمين أمامه تشعر بأنه حلف اليمين المطلوبة ومن ثم تسمع شهادته •
  - المادة ٧٧ ــ يقرر المدعي العام للشاهد الذي يطلب نفقة انتقاله التعويض الذي يستحقه •
- المادة ٧٨ ــ اذا كان الشاهد مقيما في منطقة المدعي العام وتعذر عليه العضور بداعي المرض المثبت بتقرير طبي أو بسبب آخر معقول فيتقل المدعي العام الى منزله لسماع شهادته •
- الادة ٧٩ ــ للمدعي العام عندما يكون الشاهد مقيما خارج منطقته أن ينيب المدعي العام التابع لموطن الشاهد السماع شهادته ، ويعين في الانابة الوقائع التي يجب الافادة عنها •
- المادة ٨٠ ــ على المدعي العام المستناب وفقا للمادتين السابقتين أن ينفذ الاستنابة ويرسل محضر الاستنابة الى المدعى العام المستنيب •

# ٣ ــ التفتيش وضبط المواد المتعلقة بالجريمة

- الماده ٨١ لا يجوز دخول المنازل وتفتيشها الا اذا كان الشخص الذي يراد دخول منزله وتفتيشه مشتبها فيه بأنه فاعل جرم أو شريك أو متدخل فيه أو حائز أشياء تتعلق بالجرم أو مخف شخصا
- المادة ٨٢ ــ مع مراعاة الاحكام السابقة يحق للمدعي العام أن يقوم بالتحريات في جميع الامكنة التي يحتمل وجود أشياء أو أشخاص فيها يساعد اكتشافها أو اكتشافهم على ظهور الحقيقة •
  - المادة ٨٣ ــ ١ ــ يجري التقتيش بحضور المشتكى عليه اذا كان موقوفا •
- ٧ ــ فان لم يكن موقوفا وأبى الحضور أو تعذر عليه ذلك أو كان موقوفا خارج المنطقة التي يجب أن يحصل التفتيش فيها أو كان غالبا يجري التفتش بحضور مختار محلته أو من يقوم مقامه أو بحضور اثنين من أقاربه أو شاهدين يستدعيهما المدعي العام •
- المادة ٨٤ ــ اذا لم يكن المشتكى عليه موقوفا وكان موجودا في محل التفتيش يدعى لحضور التفتيش ولا ينبغي اعلامه به مقدما •
- المادة ٨٥ ــ ١ ــ اذا وجب اجراء التفتيش في منزل شخص غير المستكى عليه يدعى هذا الشخص لحضور
- ٧ \_ فان كان غائبًا أو تعذر عليه الحضور يجري التفتيش بحضور مختار محلته أو من يقوم مقامه أو أمام اثنين من أقاربه أو شاهدين يستدعيهما المدعي العام •
- اللدة ٨٦ ١ للمدعي العام أن يفتش المشتكى عليه وله ان يفتش غيرد اذا انضح من امارات قوية انه يخفي أشياء نفيد في كشف الحقيقة •
  - ٧ \_ واذا كان المفتش انشى يجب أن يكون التفتيش بمعرفة انشى تنتدب لذلك ٠

المادة ٨٧ ــ يصطحب المدعي العام كاتبه ويضبط أو يأمر بضبط جميع الاشباء الني يراها ضرورية لاظهار الحقيقة وينظم بها محضرا ويعني بحفظها وفقاً لاحكام الفقرة الاولى من المادة (٣٥) .

المادة ٨٨ ـ للمدعي العام أن يضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق كافة الرسائل البرقية كما يجوز له مراقبة المحادثات الهاتفية منى كان لذلك فائدة في اظهار الحقيقة •

المادة ٨٩ ـ ١ ـ اذا اقتضت الحال البحث عن أوراق فللمدعي العام وحدد أو اوظف الضابطة العدليـة المستناب وفقا للاصول أن يطلع عليها قبل ضبطها •

٧ \_ لا تفض الاختام ولا تفرز الاوراق بعد ضبطها الا في حضور المشنكى عليه أو وكيله أو في غيابهما اذا دعيا وفقا للاصول ولم يحضرا ويدعى أيضًا من جرت المعاملـــة عنـــد لحضورها، يتبع هذا الاصول بقدر الامكان ما لم يكن هنالك ضرورد دعت لخلاف ذلك.

٣ \_ يطلع المدعي العام وحدد على الرسائل والبرقيات المضموطة حال سلمه الاوراق في غلافها المختوم فيحتفظ بالرسائل والبرقيات الني يراها لازمة لاظهار الحقيقة أو التي يكون أمر اتصالها بالغير مضرا بمصلحة التحقيق ويسلم ما بقي منها الى المشتكى عليه أو الى الاشخاص الموجهة اليهم •

٤ ـ يَسْغِي أَنْ ترسل اصول الرسائل والبرقيات المضبوطة جسِعها أو بعضها أو صور عنها الى المشتكى عليه أو الى الشخص الموجهة اليه في أقرب مهلة مستطاعة الا اذا كان أمر اتصالها بهما مضرا بمصلحة التحقيق •

أما الاوراق النقدية فتطبق عليها أحكام الفقرة الثانية من المادة (٣٥).

المادة ٩٠ ــ الاشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى المتعلقة بها تصبح ملكا للدولة بغير حاجة الى حكم يصدر بذلك •

المادة ٩١ ــ اذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستنعرق قيمته يحبوز للمدعي العام أن يأمر ببيعه بطريق المزاد العلني متى تسمح بذلك مقتضيات التحقيق وفي هذه الحالة يكون لصاحب الحق فيه أن يطالب في الميعاد المبين في المادة السابقة بالثمن الذي بيع به •

المادة ٩٢ ـ. ١ ـ يجوز للمدعي العام أن ينيب أحد قضاة الصلح في منطقته أو مدعى عام آخر لاجراء معاملة من معاملات التحقيق في الامكنة الثابعة للقاضي المستناب وله أن ينيب أحد موظفي الضابطة المدلية لاية معاملة تحقيقية عدا استجواب المشتكى عليه •

 ٢ ــ يتولى الستناب من قضاة الصلح أو موظفي الضابطة المدلية وظائف المدعي العام في الامور المينة في الاستنابة •

٤ ـ الدخول بلا مذكرة

المادة ٩٣ ــ يجوز لاي مامور شرطة أو درك أن يدخل الى أي منزل أو مكان دون مذكرة وأن يقوم

ـ اذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بأن جناية ترتكب في ذلك المكان أو انها ارتكت فيه منذ أمد قريب •

- ٣ \_ اذا استنجد أحد الموجودين في ذلك المكان بالشرطــة أو الدرك وكان ثمــة ما يدعو للاعتقاد بأن جرما يرتكب فيه ٠ ٤ ــ اذا كان يتعقب شخصا فر من المكان الموقوف فيه بوجه مشروع ودخل ذلك المكان •
- المادة ٩٤ ــ باستثناء الحالات الواردة في المادة السابقة يحفار على أي ضابط أو مأمور شرطة أو درك مفوض بمذكرة أو بدونها ان يدخل الى أي مكان ويفتش فيه عن أي شخص أو أي شيء الا اذا كان مصحوبا بمعختار المحلة أو بشخصين منها .
- المادة ٩٥ ـ يجب على الشيخص الذي يقوم بالتحري سواء بمذكرة تحر أو بدونها أن ينظم كشفا بجميع الاشياء التي ضبطها والامكنة الني وجدها فيها وأن يوقع على هذا الكشف من حضر معاملة التحري أو تبصم بصماتهم في حالة عدم معرفتهم الكتابة .
- المادة ٩٦ ــ يسمح للمماكن في المكان الذي يجري فيه التحري أو لاي شخص ينوب عنه أن يحضر التحري و بحصل على نسخة من كشف الاشباء التي ضبطت موقعة أو مبصومة من الشاهد أو الشهود .
- المادة ٧٧ ١ عند التحري والتقتش في مكان اذا اشتبه في شخص انه يخفي معه مادة يجري التحري عنها يجوز تفتيشه في الحال •
- ٧ \_ يجب أن ينظم كشف بالاشياء التي وجدت مع هذا الشخص وضبطت منه وأن يوقسع من الشهود بالصورة المبينة في المادة (٩٥) ويعطى نسخة اذا طلب ذلك .

### مذكرات الابراز

. المادة ٩٨ ــ اذا رأى المدعي العام ضرورة لابراز أي مستند أو شي. له علاقة بالتحري أو التحقيق أو المحاكمة أو استحسن ابرازه يجوز له أن يصدر مذكرة الى أي شخص يعتقد بوجود ذلك المستند أو الشيء في حوزته أو عهدته يكلفه فيها بأن يحضر أمامه في الزمان والمكان الممنين في المذكرة أو أن يبرز المستند أو الشيء •

٧ - في القبض على المستكى عليه

المادة ٩٩ ـ لاي موظف من موظفي الضابطة العدلية أن يأمر بالقبض على المستكى عليه الحاضر الذي توجد دلائل كافية على أنهامه في الاحوال الآنية :

٧ \_ في أحوال التلبس بالجنح اذا كان القانون يعاقب عليها لمدة تزيد على ستة أشهر ٠

٣ \_ اذا كانت الجريمة جنحة معاقبًا عليها بالحبس وكان المشتكى عليه موضوعًا تبحث مراقبة الشرطة أو لم يكن له محل اقامة ثابت ومعروف في المملكة ٠

 غ جنح السرقة والغصب والتعدي الشديد ومقاومة رجال السلطة العامة بالقوة أو بالعنف والقيادة للفحش وانتهاك حرمة الأداب •

المادة ١٠٠ - يجب على موظف الضابطة العدلية أن يسمع فورا أقوال المشتكى عليه المقبوض عليه فاذا لم يقتنع بها يرسله خلال ثماني وأربعين ساعة الى المدعي العام المختص ويجب على المدعي العام ان يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم يأمر بتوقيفه أو باطلاق سراحه ٠

## ٨ \_ اتبات هوية المجرمين

- المادة ١٠٩ يجوز لوزير الداخلية بموافقة جلالة الملك أن يضع أنظمــة لاثبات هوية السجنــاء سواء بتصويرهم أو بأخذ أوصافهم الحسمانية أو بصمة أصابعهم وتستجيل العلامات التي تشت
- المادة ١١٠ ١ يقتضي على كل من اتهم بارتكاب جرم وأوقف بوجه مشروع بسبب تلك التهمــة أن يذعن لاجراء أية معاملة قد نعين لتأمين اثبات هويته وأخذ رسم له مع أوصاف الجسمانية أو بصمة اصابعه وسائر العلامات التي تثبت هويته بناء على طلب أي ضابط شرطة أو درك مسؤول عن مركز الشرطة أو مأمور سجن •
- ٧ \_ كل من رفض الاذعان لاجراء معاملة اثبات الهوية أو مانع في اجرائها يعتبر انه ارتكب حرما ويعاقب من قبل قاضي الصلح بالحبس حتى أربعة عشر يوما ولكنه لا يعفى بذلك من واجب العمل بمقتضى النظام •

#### الفصل الثاني

## مذكرات الدعوة والاحضار والتوقيف

- المادة ١١١ ١ للمدعي العام في دعاوى الجناية والجنحة أن يكتفي باصدار مذكرة حضور على أن يدلها بعد استحواب المستكى عليه بمذكرة توقيف اذا اقتضى التحقيق ذلك . ٧ \_ أما اذا لم يحضر المشتكى عليه أو خشي فراره فللمدعي العام أن يصدر بحقه مذكرة
- اللدة ١١٧ ١ يستجوب المدعي العام في الحال المشتكى عليه المطلوب بمذكرة حضور اما المشتكى عليه الذي جلب بمذكرة احضار فيستجوبه خلال اربع وعشرين ساعة من وضعه في
- ٧ \_ حال انقضاء الاربع والعشرين ساعة يسوق مأمور النظارة من تلقاء نفسه المستكى عليه الى المدعي العام لاستجوابه •
- المادة ١١٣ ــ اذا أوقف المشتكى عليه بموجب مذكرة احضار وظل في النظارة أكثر من أربع وعشرين ساعة دونأن يستنجوبه أو يساق الى المدعي العام وفقا لما ورد في المادة السابقة اعتبر توقيفه عملا تعسفيا ولوحق الموظف المسؤول بجريمة حجز الحرية الشخصية المنصوص عليها في قانون
- المادة ١١٤ ــ ١ ــ بعد استجواب المشتكى عليه يجوز للمدعي العام أن يصدر بحقه مذكرة توقيف لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما اذا كان الفعل المسند اليه معاقبا عليه بالحبس أو بعقوبة أشد منه ويجوز عند الضرورة تمديد هذه المدة من وقت لآخر لمدة لا تتجاوز خمسة
- ٧ \_ للمدعي العام أن يقرر أثناء اجراآت التحقيق في الجراثم الجنحية استرداد مذكرة التوقيف على أن يعين المستكى عليه محل اقامة له في مركز المدعي العام ليبلغ فيـــــه جميع المعاملات المتعلقة بالتحقيق وانفاذ الحكم •

- المادة ١٠١ ـ لكل من شاهد الجاني متلبسا بجناية أو بجنحة بجوز فيها فانونا الوفيف أن يقبض عليـه ويسلمه الى أقرب رجال السلطة العامة دون احساج الى أمر بالناء النبض عليه .
- المادة ١٠٧ ـ اذا كانت الحريمة المتلبس بها مما يتوقف ملاحفتها على شكوى ولا بحوز القبض على المشكى عليه الا اذا صرح بالشكوى من يسلك القديمها ، ويجوز في هذا الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرًا من رجال الساطة العامة •
- المادة ١٠٣ ـ لا يجوز القبض على أي انسان أو حسه الا بأمر من السلطان المخصة بذلك قانونا .

#### ٧ \_ السجون ومحال التوقيف

- المادة ١٠٤ ــ تنظم السجون ومحال التوقيف وتعين بدراسم قانونية .
- المادة ١٠٥ ـ لا يجوز حس أي انسان الا في السجون المخصصة لذلك ولا يجور لمأمور أي سجن قبول أي انسان فيه الا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة والا سنمه بعد المدد المحددة بهذا
- المادة ١٠٦ ١ لكل من رئيس النيابة العامة والنائب العام ورؤساء المحاكم البدائية والاستثناف تفقمه السجون العامة الموجودة في دوائر اختصاصهم والتأكد من عدم وجود محبوس أو موقوف بصفة غير قانونية ولهم أن يطلعوا على دفانر السجن وعلى أوامر التوقيف والحبس وأن يأخذوا صورا منها وأن يتصاوا بأي موقوف أو محبوس ويسمعوا منه أي شكوى يريد أن يبديها لهم وعلى مبدير وموظفي السجن أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التي يطلبونها ه
- ٧ \_ على المدعي العام أو قاضي الصلح في الامكنة التي ليس فيها مدعى عام أن يتفقد السجون الموجودة في دائرة اختصاصه في كل شهر مرة على الاقل للغايات المبينة في الفقــرة
- ٣ ــ لرؤساء المحاكم الجزائية والمدعين العامين وقضاة الصلح (في الامكنة التي ليس فيها مدعي عام) أن يأمروا مديري التوقيف والسنجون التابعين لمحكمتهم باجراء التدابير التي يقتضيها التحقيق والمحاكمة .
- المادة ١٠٧ ــ لكل موقوف أو مسجون الحق في أن يقدم في أي وقت لمأمور السمجن شكوى كتابة أو شفهيا ويطلب منه تبليغها للنيابة العامة وعلى المأمور قبولها وتبليغها في الحال بمد اثباتها في سنجل يعد لذلك في السجن .
- المادة ١٠٨ ١ على كل من علم بوجود شخص موقوف أو مسجون بصفة غير قانونية أو في محل غبر مخصص للتوقيف أو الحس عليه ان بخبر بذلك أحد أفراد هيئة النيابة العامة الذي عليه بمجرد علمه أن يتتقل فورا الى المحل الموجود به الموقوف أو المسجون وأن يقوم باجراء التحقيق وأن يأمر بالافراج عن الموقوف أو المسجون بصفة غير قانونية وعليه أن يحرر محضرًا بكل ذلك .
- ٧ واذا أهملوا العمل بما تقدم عدوا شركاء في جريمة حجز الحرية الشخصية وجرت

Spilit Co.

المادة ١١٥ ــ يوقع على مذكرات الدعوة والاحضار والنوقيف المدعي العام الذي أصدرها ويختمها بخاتم دائرته ويذكر فيها اسم المشتكى عليه وشهرته وأوصافه المميزة بعدر الامكان ونوع التهمة .

المادة ١١٦ ـ يبين في مذكرة التوقيف الجرم الذي استوجب اصدارها ونوعه والمادة القانونية التي تعاقب عليه ومدة التوقيف •

المادة ١١٧ – يبلغ المشتكي عليه مذكرات الحضور والاحضار والتوقيف وينزك له سورة عنها ه

المادة ١١٨ ـ تكون مذكرات الحضور والاحضار والتوقيف نافذة في جميع الاراضي الاردنية •

المادة ١١٩ ـ من لم يمتثل لمذكرة الاحضار أو يحاول الهرب بساق جبرًا وإذا اقتضى الامر فيسنعين المكلف بانفاذ المذكرة بالقوة المسلحة الموجودة في أقرب مكان •

المادة ١٢٠ ـ ان الموظف المكلف بانفاذ مذكرة التوقيف يستصحب معه من القود المسلحة الموجودة في أقرب موقع من محل انفاذ المذكرة ما يكفي للقبض على المسنكى علبه وسوقه وعلى قائد هذا الموقع استجابة الطلب حسبما هو مسطر فيها ه

### الفصل الثالث تخلية السبيل

المادة ١٢١ – ١ – يجوز للمدعي العام ان يقرر تخليـة سبيل أي شخص موقوف بجريمــة جنحوية بالكفالة اذا استدعى ذلك كما يجوز للمحكمة أن تقرر التخلية بالكفالة بعد احالة القضية اليها أو أثناء المحاكمة •

٧ ــ اذا كان الحد الاقصى للعقوبة التي تستوجبها الجريمة الجنحوية الحبس سنة وكان للمشتكى عليه موطن في المملكة الاردنية الهاشمية جاز للمدعي العام اخلاء سبيله بعد خمسة أيام من استجوابه على أن لا تشمل أحكام هذه الفقرة من كان قد حكم عليه قبلا بجناية أو بالحبس أكثر من ثلاثة أشهر •

المادة ١٢٢ \_ يقدم طلب تخلية السبيل بالكفالة في الجرائم الجنحوية :

١ ... الى المدعي العام اذا كانت التحقيقات لا تزال جارية أمامه ٠

٧ \_ الى المحكمة التي يحاكم أمامها المستكى عليه اذا كانت القضية قد احيات للمحاكمة ٠

٣ ـ الى المحكمة التي أصدرت الحكم أو الى المحكمة المستأنف اليها اذا كان قد صدر حكم بالقضية وقدم استثناف به •

المادة ١٢٣ ــ ١ ــ لا يخلى بالكفالة سبيل من اسندت اليه أو حكم عليه بحريمة تستوجب الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد .

٢ ــ مع مراعاة أحكام الفقرة الاولى لا يعظى بالكفالة سبيل أي شخص اسندت اليه جريمة جناية غير انه يجوز للمحكمة أن تقبل في ظروف خاصة التخلية بالكفالة اذا رأت ان ذلك لا يؤثر على سير التحقيق والمحاكمة ولا يعظل بالامن العام وفي مثل هذه المحالة يقدم طلب التخلية الى :

- المحكمة التي سيحاكم المتهم أمامها اذا كانت الدعوى لم تبحل بعد الى المحكمة •

التهمة المبحوث عنها • ج المحكمة المستأنف اليها المحكمة اذا كان قد ج المحكمة التي أصدرت الحكم أو الى المحكمة المستأنف اليها المحكمة اذا كان قد صدر حكم بالدعوى وقدم استثناف ضده •

ب \_ المحكمة التي يحاكم المنهم أمامها اذا كانت الدعوى قد احيلت اليها بناء على

المادة ١٧٤ - يجوز استئناف القرار الصادر عن المدعي العام بتخلية السيل الى المحكمة البدائية والقرار العدد عن محكمة البداية أو قاضي الصلح الى محكمة الاستئناف وذلك خلال ثلاثة أيام تبدأ بحق النائب العام من وصول الاوراق الى قلمه للمشاهدة وبحق المستكى عليه من تاريخ وقوع النبليخ السه •

المادة ١٢٥ ــ يقدم طلب تحلية السبيل باستدعاء ينظر فيه تدقيقا بعد استطلاع رأي النيابة •

المادة ١٧٦ - ١ - يجوز للمحكمة أو للمدعي العام أو لقاضي الصلح الذي قدم اليه طلب تخلية السبيل بكفالة أن يقرر التخلية أو ان يرفضها أو يعيد النظر في قراره السابق حسب مقتضى

٧ - يترتب على كل شخص تقرر تخلية سيله بالكفالة أن يقدم كفالة بالمبلغ الذي يقرر ويترتب على كل شخص تقرر القرار أو ان يوقع سند تعهد بالمبلغ الذي يقرره المرجع المذي اصدر القرار أو ان يوقع سند تعهد بالمبلغ الذي يقرره المرجع المذكور ويشترط في سند الكفالة أو سند التعهد أن يحضر المشتكى عليه في أي دور من أدوار التحقيق والمحاكمة وعند تنفذ الحكم وكلما طلب اليه الحضور •

به \_ يجوز للمرجع الذي اصدر قرار تخلية السيل بالكفالة أن يسمح بايداع تأمين نقدي
 بدلا من الكفالة •

ع ـ تنظم سندات الكفالة أو التعهد أمام :
 أ ـ قاضي الصلح ، اذا كان هو الذي أصدر قرار التخلية بالكفالة ، على ان تصدق

على ملاءة الكفيل الهيئة الاختيارية • ب \_ الكاتب العدل اذا كان القرار صادرا عن المدعي العام أو المحكمة على أن يصدق الكاتب العدل على مقدرة الكفيل وملاءته لهذه الكفالة •

٥ ـ عندما يطلب حضور شيخص اخلي سبيله بالكفالة يخطر الكفيل بلزوم احضار مكفوله و
 و اذا كان قد اخلي سبيله بسند تمهد فيخطر شيخصيا بلزوم الحضور ويجب أن يوقع
 ذلك الاخطار في الحالتين من المدعي العام أو رئيس المحكمة أو قاضي الصلح حسب
 مقتضى الحال •

المادة ١٧٧ \_ اذا اخلي سبل شخص بكفالة أو بسند تعهد بمقتضى هذا القانون يجوز للمحكمة أو لقاضي المادة ١٧٧ \_ اذا اخلي سبل شخص العام الذي له الحق النظر في الدعوى :

الصلح أو للمدعي العام الدي له الحق السري المراق الفلر في أل المدعي العادة النظر في أل أن يصدر مذكرة بالقبض على ذلك الشخص اذا كان لديه ما يدعو الى اعادة الكفالة أو قرار التخلية وذلك بالغاء ذلك القرار أو تبديله سواء أكان بزيادة قيمة الكفالة أو قرار التخلية وذلك بالغاء ذلك القرار أو تبديله سواء أكان بزيادة قيمة الكفالة أو

بتقديم كفلاء آخرين أو بزيادة قيمة سند النهد • ب ــ أن يصدر مذكرة بالقبض على ذلك الشخص وتوقيفه اذا قرر الغاء قرار التخلية أو اذا تخلف الشخص الكفول عن مراعاة قرار التخلية المعدل في أية صورة من الصور الشار اليها في البند (أ) من هذه المادة •

Contract of the contract of th

ب اذا وجد النائب العام أن القرار في محله ، وجب عليه خلال ثلائة أيام من وصول الضارة أن يقدم الضارة الدعوى الى ديوانه ، أن يصدر قرارا بالموافقة على ذلك القرار ويأمر باطلاق سراح المستكى عليه اذا كان موقوفا واذا رأى أنه يجب اجراء تحقيقات أخرى في منها به وحده ،

الدعوى بأمر باعادة الاضارة الى المدعي العام لاكمال تلك النواقص ،

ج ــ اذا وجد النائب العام ان قرار المدعي العام في غير محله ، قرر فسيخه وسار في الدعوى على الوجه التالي :

اذا كان الفعل يؤلف جرما ، فاذا كان جنائيا ، يقرر اتهام المشتكي عليه ، واذا كان جنحيا أو مخالفة يقرر لزوم محاكمته من أجل ذلك الحرم ، ويعيد اضبارة الدعوى الى المدعي العام لتقديمها الى المحكمة المختصة .

الادة ١٣١ - اذا تبين للمدعي العام أن الفعل يؤلف مخالفة ، يحيل المستكى عليه الى المحكمة المختصة ويأمر باطلاق سراحه ان لم يكن موقوفا لسبب آخر .

المادة ١٣٢ ـ اذا تبين للمدعي العام أن الفعل يؤلف جرما جنحيا ، يقرر الظن على المستكى عليه بذلك الحجرم ، ويحيل اضبارة الدعوى الى المحكمة المختصة لمحاكمته ه

المادة ١٣٣ - ١ - اذا تبين للمدعي العام أن الفعل يؤلف جرما جنائيا ، وان الادلة كافية لاحالة المستكى عليه للمحكمة ، يقرر الظن عليه بذلك الجرم على أن يحاكم من أجله أمام المحكمة المحكمة ، ويرسل اضبارة الدعوى الى النائب العام •

٧ ــ اذا وجد النائب العام قرار الظن في محله ، يقرر انهام المستكى عليه بذلك الجرم ويسد
 اضبارة الدعوى الى المدعي العام ليقدمها الى المحكمة ذات الاختصاص لمحاكمته .

٣ ــ اذا وجد النائب العام انه يعجب اجراء تحقيقات أخرى في الدعوى يعيد الاضبارة الى
 المدعى العام للقيام بتلك التحقيقات •

إ - اذا وجد النائب العام ان الفعل لا يؤلف جرما > أو انه لم يقم دليل على ان المستكى عليه ارتكب ذلك الجرم > أو ان الادلة غير كافية > أو ان الجرم سقط بالتقادم > أو بالوفاة أو بالعفو العام يقرر فسخ قرار المدعي العام > ويسنع محاكمة المستكى عليه في الحالات الثلاث الاولى > وفي الحالات الاخرى يسقط الدعوى العامة > ويأمر باخلاء في الحالات الادلى > وفي الحالات الاخرى بسقط الدعوى العامة > ويأمر باخلاء سيله اذا كان موقوفا ما لم يكن موقوفا لسب آخر •

اذا وجد النائب العام أن الفعل لا يؤلف جرما جنائيا ، وانما يؤلف جرما جنحيا ،
 اذا وجد النائب العام أن الفعل لا يؤلف جرما جنائيا ، وانما يؤلف جرما جنحية ،
 يقرر فسنخ قرار المدعي العام من حيث الوصف ويظن على المشتكى عليه بالجنحية ،
 ويعيد اضبارة الدعوى الى المدعي العام لتقديمها الى المحكمة ذات الاختصاص لمحاكمته ،
 ويعيد اضبارة الدعوى الى المدعي العام لتقديمها الى المحكمة ذات الاختصاص لمحاكمته ،

الادة ١٣٤ – يقى حكم مذكرة التوقيف الصادرة بحق المشتكى عليه ساريا الى أن يصدر النائب العام قراره في الدعوى ، وأذا كان قراره بالاتهام أو بلزوم المحاكمة ، فيبقى حكمها الى أن تنتهي محاكمته أو يخلى سبيله حسب الاصول .

مع ممه او يعمى الله المام والنائب العام المذكورة في هذا الفصل (حيثما تقضي المام المذكورة في هذا الفصل (حيثما تقضي المادة ١٣٥ - يجب أن تشتمل قرارات المدعي العام والنائب العام المشتكي عليه وشهرته وعمره ومحل ولادت الضرورة بذلك) على اسم المشتكي ، واسم المشتكي عليه وشهرته وعمره ومحل ولادت

اللدة ١٧٨ - ١ - يجوز لاي شخص اعطي سند كفالة باحضار شخص اخلي سبيله بكفالة أن يقدم في أي وقت من الاوقات استدعاء الى المحكمة أو المدعي العام أو قاضي الصلح الذي أمر يأخذ سند الكفالة ويطلب فيه ابطال الكفالة اما كلها أو ما يتعلق منها به وحده ٥ أمر يأخذ سند الكفالة ويطلب فيه ابطال الكفالة أو المدعي العام أو قاضي الصلح ٢ - على أثر تقديم الاستدعاء المذكور تصدر المحكمة أو المدعي العام أو قاضي الصلح

٢ - على اتر تقديم الاستدعاء المد دور تصدر المحسد المديم الذي اخلي سبيله يأمر فيها مذكرة حضور أو احضار حسب مقتضى الحال لا يبرأ الكفيل من الكفالة ما لم يحضر بحضوره أو احضاره أمامه ، وعلى كل حال لا يبرأ الكفيل من الكفالة ما لم يحضر المكفول الى الجهة التي اصدرت مذكرة القبض .

س ــ اذا حضر أو احضر الشخص بمقتضى المذكرة الصادرة بحقه أو سلم نفسه طوعا تبطل الكفالة اما بكاملها أو ما يتعلق منها بالطالب ويكلف ذلك الشخص أن يقدم كفيلا آخر ملينا أو كفلاه آخرين ماشين أو ان يودع تأمينات نقدية وفقا لاحكام الفقرة (٣) من المادة (١٢٦) وإذا تخانف عن ذلك يقرد توقيفه ٠

المادة ١٧٩ ــ ١ ــ اذا لم يعمل بالشرط المدرج في سند الكفالة أو التعهد يجوز للمحكمة المختصة التي كان من المقتضى تنفيذ ذلك الشرط لديها أن تصدر مذكرة احضار بحق الشخص الذي اخرج بالكفالة أمامها وأن تقرر توقيفه •

على المحكمة المختصة أن تقرر مصادرة التأمين النقدي المدفوع لمصلحة الحزينة أو أن
 يدفع قيمة سند الكفالة أو التعهد للمخزينة اذا لم يكن قد اودع تأمين كهذا •

س\_ يجوز للمحكمة حنما تصدر القرار المشار البه أعلاد أو بعد السداره أن تنزل الملغ الذي قررت مصادرته أو دفعه الى ما دون النصف أو أن تلغي ذلك القرار دون قيد أو شرط قيما اذا حضر المخلى سبيله أو أحضره الكفيل قبل الحكم في الدعوى أو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القرار القاضي بالمصادرة أو الدفع أو لاسباب أخرى تدون في الضبط •

ع. يعتبر القرار الذي يقضي بمصادرة أو بدفع أي مبلغ للخزينة الصادر بمقتضى أحكام الفقرة (٣) نافذ المفعول من جميع الوجوه غير انه للمتضرر من هذا القرار حق استثنافه كانه قرار صادر في دعوى حقوقة أقامها النائب العام على الشخص الذي صدر القرار ضده وتنفذ قرارات الدفع بمعرفة دوائر الاجراء •

ه ـ اذا نوفي الكفيل قبل مصادرة أو استيفاء مبلغ الكفالة تبرأ تركنه من كل التزام يتعلق بالكفالة وعندند يجوز للجهة التي قررت الكفالة أن تصدر مذكرة احضار أو مذكرة قبض بحق الشخص المكفول وعند احضاره أو حضوره يكلف باحضار كفيل آخر مليء أو بايداع تأمين نقدي وفقا لاحكام الفقرة (٣) من المادة (١٢٦) واذا تخلف عن ذلك يقرر توقيفه .

#### الفصل الرابع قرارات النيابة العامة بعد انتهاء التحقيق

المادة ١٣٠ ـ أ ـ اذا تين للمدعي العام ، إن الفعل لا يؤلف جرما ، أو إنه لم يقم دليل على إن المشتكى عليه هو الذي ارتكب الجرم ، أو إن الجرم سقط بالتقادم أو بالوفاة أو بالعفو العام ، يقرر في الحالت الاولى والنافية منع محاكمة المشتكى عليه وفي الحالات الاخرى ، اسفاط الدعوى العامة وترسل اضبارة الدعوى قورا إلى النائب العام ،

وموطنه واذا كان موقوفا بيان تاريخ نوقيفه ، مع بيان موجز اللممل المسند البه ، وتاريخ وقوعه ونوعه ووصفه القانوني والمادة القانونية التي استند اليها والادلة على ارتكاب ذلك الجرم والاسباب التي دعت لاعطاء هذا القرار •

المادة ١٣٩١ ــ يصدر النائب العام قرارا واحدا في الجرائم المتلازمة المستفادة من الاوراق المروضة عليه فاذا كان بعضها من نوع الجناية والبعض الآخر من نوع الجنجة تحال القضية برمتها الى المحكمة المختصة للنظر بها سوية •

المادة ١٣٧ ــ تكون الجرائم متلازمة :

١ ــ اذا ارتكبها في أن واحد عدة أشخاص مجتمعين •

٧ ـ اذا ارتكبها أشخاص متعددون في أوقات وأماكن مختلفة بناء على اتفاق فيما بينهم • ٣ \_ اذا كان بعضها توطئة للبعض الأخر أو تمهيدا لوتوعه واكتاله أو لتأمين بقائه بدون

 إذا كانت الاشياء المساوية أو المختلسة أو التي حصل عانها بواسطة جناية أو جنحة قد اشترك عدة أشاخاص في اختائها كلها أو بعضها •

المادة ١٣٨ ــ اذا ظهرت أدلة جديدة تؤيد النهمة بحق المنسكي عليه الذر منت محاكمته ، لعدم وجود أدلة ، أو لمدم كفائتها ، فعلى المدعي العام الذي أصدر قرار منع المحاكمة ، اجراء تحقيق جديد ، وله أن يصدر أثناء ذلك النحقيق مذكرة توقيف باحق المستكي عليه ولو كان قد

المادة ١٢٩ \_ يعد من الادلة الجديدة افادات الشهود الذين سبق ذكرهم في الشكوى ولم تتمكن النيابة من احضارهم في حينه والاوراق والمحاضر التي لم تكن قد بحثت اذا كان من شأنها تقوية الادلة أو السير بالتحقيق في وجهة تؤدي الى ظهور الحقيقة •

> الكتاب الثاني المحاكمات

الباب الأول الاختصاص

المادة ١٤٠ ــ تنظر المحكمة البدائية بالدرجة الاولى بحسب اختصاصها في جميع العجنح التي يحيلها اليها المدعي العام أو من يقوم مقامه مما هو خارج عن وفليفة معاكم الصلح كما تنظر بصفتها الجنائية في جميع الجرائم التي هي من نوع الجناية ، وفي جرائم الجنحة المتلازمة مع الجناية المحالة عليها بموجب قرار الاتهام •

القصل الاول

في حفظ النظام في الجاسة والجرائم المخلة بالاحترام الواجب

المادة ١٤١ - ١ - ضبط الحلسة وادارتها منوطان برثيسها .

٢ ـ اذا بدر من أحد الحاضرين أثناء انعقاد الجلسة علامة استحسان أو استهجان أو حركة : ضوضاء بأية صورة كانت أو أنى بما يخل بنظام الجلسة أمر رئيس المحكمة أو القاضي

٣ \_ فان ابى الاذعان ، أو عاد بعد طرده ، أمر رئيس المحكمة أو القاضي بسحنه مدة لا تزيد على ثلاثة أيام •

ع \_ واذا كان الاخلال قد وقع ممن يؤدي وظيفة في المحكمة كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبة •

المادة ١٤٢ – ١ – اذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة من قبل شخص ما وكان من اختصاص المحكمة النظر بتلك الجريمة يجوز للمحكمة ان تحاكمه في الحال وتحكم عليه يم بعد سماع أقوال ممثل النيابة العامة ودفاع ذلك الشخص ، بالعقوبة التي يستحقها ويخضع حكمها هذا لسائر الطرق التي تخضع لها الاحكام الصادرة عنها •

٧ \_ اذا كان الحرم يخرج عن اختصاص المحكمة ، نظمت المحكمة محصرا بالواقع وأرسلته مع المشتكى عليه موقوفًا إلى المدعي العام لملاحقته •

٣ \_ لا تتوقف محاكمة الشتكي عليه في هذه الحالة على شكوى أو دعوى شخصية اذا كانت الجريمة من الجراثم التي يشترط القانون لرفع الدعوى فيها الحصول على مثل ذلك ٠

المادة ١٤٣ ــ اذا كان الحِرِم الواقع جناية نظم رئيس المحكمة أو القاضي محضرا بالواقع وأمر بتوقيف المشتكى عليه واحاله على المدعي العام لملاحقته •

المادة ١٤٤ ــ الجرائم التي تقع في الجلسة ولم تحكم فيها المحكمة حال انعقادها يكون نظرها وفقا للقواعد

المادة ١٤٥ ــ اذا رقع من المحامي أثناء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه ما يستدعي مؤاخذته جزائيا أو ما يجوز اعتباره تشويشا مخلا بالنظام يحرر رئيس الجلسة محضرا بما حدث وللمحكمة أن تقرر احالة المحامي الى المدعي العام لاجراء التحقيق اذا كان ما وقع منه يستدعي مؤاخذتــــه جزائيا والى نقيب المحامين اذا كان ما وقع منه يستدعي مؤاخذته تاديبياً • وفي الحالتين لا ينجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضوا في المحكمة التي

الباب الثاني

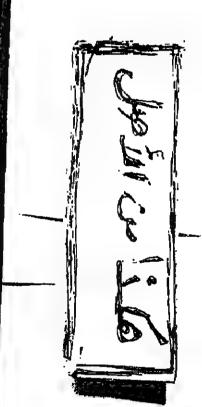
تبليغ الاوراق القضائية

المادة ١٤٦ – تبلغ الاوراق القضائية بمعرفة محضر أو أحد أفراد الشرطة أو الدرك وفاقا للاصول المعينة في قانون اصول المحاكمات المحقوقية مع مراعاة الاحكام البخاصة الواردة في هذا القانون •

المادة ١٤٧ – ١ – تقام البينة في الجنايات والجنح والمخالفات بجميع طرق الاثبات ويحكم القاضي حسب

٧ \_ اذا نص القانون على طريقة معينة للاثبان وجب التقيد بهذه الطريقة ٠ ٣ \_ اذا لم تقم البينة على الواقعة يقرر القاضي براءة المتهم أو الظنين أو المشتكى عليه من

الجريمة المندة اليه •



المادة ١٤٨ ــ يجـوز للقاضي أن لا يعتمد الا البينات النــي قدمت أثناء المحاكمــة وتناقش فيهــا الخصوم بصورة علنيــة •

المادة ١٤٩ ـ اذا وجد ادعاء بالحق الشمخصي مع القضية الجزائية وجب على النماضي انباع قواعد الأثبات المخاصة به •

المادة ١٥٠ – ١ – يعمل بالصبط الذي ينظمه أفراد الصابطة العدليــة في الحنــــــ والمخالفات المكلفون باستشاتها بموجب أحكام القوانين المخاصة حتى يثبت العكس •

٧ \_ ويشترط في اثبات العكس أن تكون البينة كتابية أو بواسطة شهود •

المادة ١٥١ ــ لكي تكون للضبط قوة الباتية يجب :

ا ــ أن يكون قد نظم ضمن حدود اختصاص الوظف وأثناء قيامه بمهام وظيفته •

ب ــ أن يكون الوظف قد شهد الواقعة بنفسه • ج ــ أن يكون الضبط صحيحا في السكل •

ج \_ ان يكون الصبط صحيحا في السكل . أما الضبوط الاخرى فتكون جميعها كمماومات عادية .

المادة ١٥٧ ـ لا يجوز اثبات واقعة بالرسائل المتبادلة بين المتهم أو الظنين أو المشتكى عليه ومحاميه •

المادة ١٥٣ ـ لا تقبل شهادة أي من اصول المتهم أو الظنين وفروعه أو زوجه عليه كما لا يرغم هؤلاء على اداء الشهادة ضد شركاء ذلك المتهم أو الظنين في اتهام واحد •

المادة ١٥٤ ــ اذا دعي أي من اصول المتهم أو الغلنين أو فروعه أو زوجه لاداء الشهادة دفاعا عنه فان الشهادة المطاة على الوجه المذكور سواء في الاستجواب أو في منافشة المدعي العام يجوز الاستناد اليها في اثبات الجرم المسند الى المتهم أو الغلنين •

المادة ١٥٥ ــ تقبل شهادة كل من الاصول والفروع أو الزوج في الاجراآت الجزائية التي يقيمها احدهم على الآخر لضرر جسماني أو لاستعمال أحدهم الشدة مع الآخر أو في الاجراءات المتعلقة بالزنيا •

المادة ١٥٦ – نقبل الشهادة على السماع عن قول قبل في الوقت الذي يزعم بوقوع الجرم فيه أو قبل وقوعه أو بعده ببرهة وجيزة اذا كان يتعلق مباشرة بواقعة أو وقائع لها مساس بالقضية على أن تكون هذه الشهادة قد نقلت عن شخص هو نفسه شاهد ايضا .

المادة ١٥٧ ـ يجوز قبول الشهادة عن قول قاله شخص يدعي بوقوع فعل تعد عليه ويتعلق بذلك الفعل أو بالفلروف التي اكتنفته اذا قاله حين وقوع الفعل أو بعد ذلك بسرهة وجيزة أو حالما سنحت له الفرصة لرفع شكوى بذلك أو اذا كان القول مرتبطا بالفعل ارتباطا يجعله قسما من سياق الظروف المتعلقة مباشرة بالرتكاب الجرم أو اذا أدى ذلك القول من قبل المعتدى عليه حينما كان على فراش الموت أو كان يعتقد بأنه في دور النزع كنتيجة مباشرة للتعدي وان كان الشخص الذي أدى ذلك القول لم يحضر كشاهد أو تعذر حضوره لدى المحاكمة لوفاته أو عجزه أو مرضه أو تغيبه عن المملكة الاردنية الهاشمية ه

المادة ١٥٨ - ١ - ينجوز سماع الشهود الذين لم يبلغوا خسس عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال اذا تبين انهم لا يدركون كنه السين

٧ \_\_ ان الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال لا تكفي وحدها للادانة ما لم تكن مؤيدة
 بينة أخرى •

بيد . حرى . المادة ١٥٩ – ان الأفادة التي يؤديها المتهم أو الظنين أو المشتكى عليه في غير حضور المدعي العام ويعترف فيها بارتكابه جرما تقبل فقط اذا قدمت النيابة بينة على الظروف التي اديت فيها واقتنعت المحكمة بأن المتهم أو الظنين أو المشتكى عليه أداها طوعا واختيارا •

المحكمه بان المتهم او الطبين او المسلمي سية المسلمي المسلمة المسلمة المصدق عليها بتوقيع مدير المادة ١٦٠ ـ تقبل بصمة أصابع المتهم والظنين والمشتكى عليه أو صورته السمسية المصدق عليها بتوقيع مدير سمجن أو قائد شرطة أو درك في معرض البينة ضده اذا ابرزت للمدعي العام أو أثناء محاكمته

لارتداب جرم .

الادة ١٩١١ - ١ - ان التقرير الذي يستدل منه بأنه صادر من الموظف المسؤول عن مختبر الحكومة اللدة ١٩١١ - ١ - ان التقرير الذي يستدل الحكومة الكيماوي والموقع بتوقيعه والمتضمن نتيجة الفحص الكيماوي أو من محلل الدكومة الكيماوي والمرقع بتوقيعه فيها يقبل في معرض الكيماوي أو التحليل الذي أجراه بنفسه بشأن أية مادة مشتبه فيها يقبل في معرض البينة في الاجراءات الجزائية دون أن يدعى ذلك الموظف أو المحلل كشاهد .

البينه في الاجراءات الجراب دول الله الموظف أو المحلل أن يحضر كشاهد في ٢ \_ بالرغم من أحكام الفقرة (١) يترتب على الموظف أو المحلل أن يحضر كشاهد في الاجراءات المجزائية القائمة أمام أية محكمة بما في ذلك محكمة الصلح أذا رأت الاجراءات المجزائية الصلح أن حضوره ضروري لتأمين العدالة •

المحكمة أو قاضي الصبح أن مسلورة مراولية بعد خلفة اليمين إلى المحكمة المادة في التحقيقا تالاولية بعد خلفة اليمين إلى المحكمة أن لوفاته أو عجزه أو مرضه أو غابة عن المملكة الاردنية الهاشمية يجوز للمحكمة أن تأمر بتلاوة افادته أثناء المحاكمة كينة في القضية •

تامر بتلاوة افادته الماء المحادمة للسدي السيد على المحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها أثناء نظر الدعوى وفي أي دور من أدوار للمحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها أثناء نظر الدعوى وفي أي دور من أدوار المحكمة فيها بتقديم أي دليل وبدعوة أي شاهد تراه لازما لظهور الحقيقة • المحاكمة فيها بتقديم أي دليل وبدعوة أي شاهد تراه لازما لظهور الحقيقة •

س \_ يعمل بالمادة (٧٦) اذا كان الشاهد أحد رجال الدين •
 المادة ١٦٣ \_ اذا ابلغ الشاهد مذكرة دعوى لادا، الشهادة ولم يحضر تصدر المحكمة مذكرة احضار بحقه
 المادة ١٦٣ \_ اذا ابلغ الشاهد مذكرة دعوى لادا، الشهادة ولم يحضر تصدر المحكمة مذكرة احضار بحقه

ولها أن تقضي بتغريمه حتى خمسة دنانير غرامة • المادة ١٩٤٤ ــ أذا حضر الشاهد المحكوم عليه بالغرامة ، أن كان أثناء المحاكمة أو بعدها ، وأبدى عذرًا مشروعا عن غيابه فللمحكمة أن نعفيه منها •

مشروعا عن غيابه فللمحدمه ال نعفيه منها . الله المجابة على الاسئلة التي توجهها المادة ١٦٥ – اذا امتنع الشاهد بغير مبرر قانوني عن اداء اليمين أو عن الاجابة على الاسئلة التي توجهها اليه المحكمة فيجوز لها أن تودعه السنجن مدة لا تتجاوز شهرا واحدا واذا قبل أثناء مدة اليه المحكمة فيجوز لها أن تودعه السنجن مدة لا تتجاوز شهرا واحدا واذا قبل أثناء مدة اليه المحكمة فيجوز لها أن تودعه السنجن وقبل اختتام الاجراءات أن يحلف اليمين ويجيب على الاسئلة التي تلقى عليه يفرج عنه في الحال بعد قيامه بذلك .

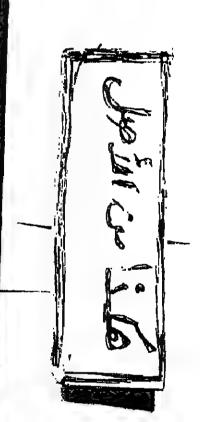
الباب الرابع

اصول المحاكمة لدى المحاكم البدائية في القضايا الجنحوية

المادة ١٩٦ – ١ – لا يقدم أي شخص للمحاكمة أمام محكمة بدائية من أجل الجرائم التي يخرج حق النظر فيها عن اختصاص قضاة الصلح أو الجرائم الملازمة لها ، ما لم يصدر بعحقه المنظر فيها عن اختصاص قضاة الصلح أو الجريمة .

المنعي العام قرار ظن من أجل محاكمته بتلك الجريمة .

ع ـ تنعقد جلسات المحكمة البدائية بعصور ممثل النيابة العامة والكانب .



- المادة ١٦٧ ــ في المحاكمات التي تنجري أمام قاضي العسلنج وغيرها الـي لا غيرض المانون تمثيل النيابــة فيها يجوز للشاكي أو وكيله حضور المحاكسة والقيام بدور ممنن النيابة فيها من حيث تسمية
- المادة ١٦٨ ـ يسوغ للظنين في دعاوى الجنحة غير العاقب عليها بالحبس أن يبب عنه وكيلا ما لم تقرر
- المادة ١٦٩ ـ اذا لم يحضر الغلنين الى المحكمة في البوم والساعة الممنين في مذادر الدعوى المبلغة له حسب الاصول، للمحكمة أن تحاكمه غيابيا، ولو كان مُنتولًا، ولها في مثل هذه الحالة الاخبرة أن تصدر مذكرة قبض بعقه •
- المادة ١٧٠ ــ اذا حضر المدعي بالحق الشيخصي أو الظنين المحاكمة تم انسحب منها لأي سبب كان أو اذا غاب عن المحاكمة بعد حضوره احدى جلسانها تعنبر انتحاكمة وجاهية بتحقه وتبدأ مدة الاستثناف من تاريخ تبلغه الحكم •
- المادة ١٧١ تجري المحاكمة علانية ما لم تقرر المحكمة اجراءها سرا بداعي المحافظة على النظام العام أو الاخلاق ويمكن في جميع الاحوال منع الاحداث أو فئة معينة من الناس من حضور المحاكمة.
- المادة ١٧٢ ١ عند البدء في المحاكمة يتلو كاتب المحكمة قرار الفلن والاوراق والوثائق الاخرى أن وجدت، ويوضح ممثل النيابة العامة والمدعي الشخصي أو وكيله وقائع الدعوى، ثم تسأل المحكمة الظنين عن النهمة المسندة الله •
- ٧ \_ اذا اعترف الظنين بالتهمة ، يأمر الرئيس بتسمجيل اعترافه بكلمات أقرب ما تكون الى الالفاظ التي استعملها في اعترافه ومن ثم تدينه المحكمة ، وتحكم عليه بالعقوبة التي تستلزمها جريمته الا اذا بدت لها أسباب كافية تقضى بعكس ذلك •
- ٣ ــ اذا رفض الظنين الاجابة يسبر انه غير معترف بالتهمة ويأمر رئيس المحكمة بتدوين
- ٤ ـ اذا انكر الظنين التهمة أو رفض الاجابة عليها ، أو لم تقنع المحكمة باعترافه تشرع في استماع البينات وفقا لما هو منصوص عليه فيما بعد •
- المادة ١٧٣ ــ ١ ــ تدعو المحكمة شهود النيابة وشهود المدعى الشيخصي وتسمع أقوالهم من قبلها مباشرة ، وتُعرض عليهم المواد الجرمية (ان وجدت) ، ويجوز للنيابة والمدعي الشخصي توجيه أسثلة لكل شاهد، كما يجوز للظنين أو وكيله أن يوجه مثل هذه الاسئلة الى الشهود
- ٧ ـ اذا لم يوكل للظنين محاميا فللمحكمة عند استجواب كل شاهد أن تسأل الظنين اذا كان يرغب في توجيه أسئلة الى ذلك الشاهد وتدون في الضبط أسئلته وأجوبة الشهود
- المادة ١٧٤ ١ يسأل ارئيس المحكمة كل شاهد قبل سماع شهادته عن اسمه وشهرته وعمره ومهنته وموطنه وهل هو في خدمة أحد الفريقين أو من ذوي قرباه وعن درجة القرابة ويحلفه اليمين بالله العظيم بأن يشهد الحق بدون زيادة أو نقصان ويدون جميع ذلك في

- ٧ ــ تنلى على الشاهد افادته السابقة ان وجدت ويطلب منه التوفيق بينها اذا وجد تناقض فيها مع افادته المؤاداة أمام المحكمة •
- المادة ١٧٥ ١ بعد الانتهاء من استماع البينات تسأل المحكمة الظنين عما اذا يرغب في اعطاء افادة دفاعا عن نفسه فاذا اعطى مثل هذه الافادة جاز لمثل النيابة العامة مناقشته •
- ٧ ــ بعد ان يعطي الظنين افادة تسأله المحكمة اذا كان لديه شهود أو بينة أخرى يعزز فيها دفاعه ، فاذا ذكر أن لديه شهوداً ، دعتهم المحكمة وسمعت شهاداتهم •
  - ٣ \_ تدعو المحكمة شهود الدفاع على نفقة الظنين ما لم تقرر المحكمة عكس ذلك •
- ع \_ للظنين أو وكيله حق توجيه أسئلة الى شهود الدفاع ، كما ان لممثل النيابة والمدعي الشخصي حق مناقشة هؤلاء الشهود •
- المادة ١٧٦ بعد استماع البينات يبدي المدعي الشخصي مطالبه وممثل النيابة العامـة مطالعته والغلنـين والمسؤول بالمال دفاعهما وبعد ذلك تحكم المحكمة في الحال أو في جلسة تالية .
- المادة ١٧٧ ــ اذا ثبت ان الظنين ارتكب الحِرم المسند اليه تحكم عليه المحكمة بالعقوبة وتقضي في الحكم نفسه بالالزامات المدنية •
- المادة ١٧٨ ــ اذا تبين أن الفعل لا يؤلف جرما أو ان الظنين بريء منه قررت المحكمة عدم مسؤوليته أو اعلنت براءته وتقضي على المدعي الشخصي في الوقت ذاته بطلب الغلنين التعويض اذا ظهر لها أن الدعوى اقيمت عليه بصورة كيدية .
- المادة ١٧٩ ١ اذا كان الفعل من نوع المخالفة أو الجنجة العائد حق النظر فيها الى المحكمة الصلحية ولم يطلب المدعي العام أو المدعي الشيخصي احالة الدعوى على تلك المحكمة تقضي المحكمة بأساس القضية وبالتعويض السخصي عند الاقتضاء .
- ٧ \_ أما اذا كان الفعل ملازما لجنحة من اختصاص المحكمة البدائية تقضي المحكمة فيهما
- الماءة ١٨٠ ــ اذا وجدت المحكمة أن الفعل يشكل جريمة جناية ، قضت بعدم اختصاصها ، واذا أصر المدعي العام على قراره الظني ، عند توديع الدعوى اليه عندئذ يحل الخلاف على الاختصاص بطريقة تصين المرجع ويبقى لها حق اصدار مذكرة التوقيف عند الحاجة •
  - المادة ١٨١ ١ يحكم برسوم ونفقات الدعوى وفقا لاحكام نظام رسوم المحاكم •
- ٧ \_ يمكن اعفاء المدعي الشيخصي الذي خسر الدعوى من الرسوم والنفقات كلها أو بعضها اذا اتضح حسن نيته ٠
- المادة ١٨٧ ــ يجب أن يشتمل الحكم النهائي على العلل والاسباب الموجبة له وأن تذكر فيه المادة القانونية المنطبق عليها الفعل وهل هو قابل الاستثناف أم لا •
  - المادة ١٨٣ ــ ١ ــ يوقع قضاة المحكمة مسودة الحكم قبل تفهيمه ويوقعها الكاتب غب تلاوته ٠
- ٧ \_ واذا كان الحكم خاليا من التوقيع غرم الكاتب بدينار حتى عشرة دنانــير غرامــة واستهدف القاضي للشكوى من الحكام •

٣ \_ تصدر المحكمة حكمها بالاجماع أو بالاكثرية •

٤ \_ يتلو رئيس المحكمة أو من ينيبه الحكم في جلسة علنية ويؤرخ بتاريخ تفهمه ه

٥ \_ يسجل الحكم بعد صدوره في سحل المحكمة الخاص ويحفظ أصل الحكم مع أوراق

المادة ١٨٤ ـ للمحكوم عليه غيابيا أن يعترض على الحكم في ميماد عشرة أيام ابنداء من اليوم الذي يلي تاريخ تبلغه الحكم وذلك باستدعاء يرفعه الى المحكمة التي أصدرت الحكم اما مباشرة واما بواسطة محكمة موطنه •

المادة ١٨٥ - ١ - يرد الاعتراض الوارد بعد انقضاء الميعاد الميين في المادة السابقة .

٧ \_ أما اذا لم يبلغ المحكوم عليه الحكم بالذات أو لم يستدل من معاملات انفاذه ان المحكوم عليه علم يصدوره يبقى الاعتراض مقبولا حتى سقوط العةوبة بالتقادم •

المادة ١٨٦ – يرد الاعتراض اذا لم يحضر المحكوم عليه الجلسة الاولى للمحاكمة الاعتراضية أو تغيب قبل أن يتقرر قبول اعتراضه شكلا •

المادة ١٨٧ ــ اذا قبل الاعتراض شكلا اعتبر الحكم الغيابي كأنه لم يكن مع مراعاة أحكام المادة ١٨٠ المتعلقة بمذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة .

المادة ١٨٨ – ١ – لا يسوغ الاعتراض على الحكم الغيابي القاضي برد الاعتراض وانما يسوغ استثنافه وفقا للاصول المبينة فيما بعد •

٧ \_ ويشمل هذا الاستثناف الحكم الغيابي الاول •

المادة ١٨٩ ــ ١ ــ لا يقبل الحكم الغبابي الصادر بمثابة الوجاهي الاعتراض وانما يسوغ استثنافه وفقا للاصول المبينة فيما بعد .

٧ ــ اذا تضمن الحكم الغيابي انه قابل للاعتراض ، ولم يكن كذلك ، قررت المحكمة رد الاعتراض، ويبقى للمحكوم عليه المعترض استثناف الحكم خلال المدة القانونيــة وتبتدىء من اليوم الذي يلي صدور قرار الرد ، أو تبلغه اذا كان غيابيا •

المادة ١٩٠ ـ في نهاية كل خمسة عشر يوما من كل شهر ترسل المحكمة الى النائب العام جدولا بالاحكام

المادة ١٩١ ـ يقبل الطعن بطريق الاستثناف في الاحسكام الجنجوية ويجسري وفقا للقواعــد والاصول المنصوص عليها في باب الاستثناف •

المادة ١٩٧ ــ لا ينفذ الحكم قبل انقضاء ميماد الاستثناف ولا قبل البت في الاستثناف عند وقوعه •

المادة ١٩٣ ـ اذا كان الظنين أو المستكى عليه موقوفا وقضت محكمة الدرجة الاولى بالبراءة اطلق سراحه فور صدور الحكم بالرغم من استثنافه واذا قضت بعقوبة الحبس أو الغرامة اطلق سراحه

## الباب الخامس

القصل الأول

#### الاصول الموجزة

المادة ١٩٤ – تجري في مخالفة القوانين والانظمة البلدية والصحية والنقل على الطرق الاصول الموجزة

المادة ١٩٥ ــ ١ ــ عند وقوع مخالفة للقوانين والانظمــة المذكورة وكانت تستوجب عقوبــة تكديريــة ترسل ورقة الضبط المنظمة بها الى القاضي المختص فيحكم بالعقوبة التي يستوجبها الفعل قانونا بدون دعوة المشتكي عليه •

٧ \_ يصدر القاضي حكمه في ميعاد عشرة أيام ما لم يوجب القانون ميعادا أقصر من ذلك •

المادة ١٩٦ ــ يأخذ القاضي بصحة الوقائع المثبتة في أوراق الضبط الموافقة لاصول تنظيمها •

المادة ١٩٧ ــ يشتمل القرار القاضي بالعقوبة على ذكر الفعل ووصفه والمادة القانونية المنطبقة عليه •

اللدة ١٩٨ ــ تخضع هذه الاحكام للتبليغ ولطرق المراجعة العادية •

المادة ١٩٩ – لا تطبق الاصول الموجزة المنصوص عليها في هذا الفصل عندما يكون فيالدعوى مدع شخصي.

### الباب السادس

اصول المحاكمة لدى المحاكم البدائية في القضايا الجنائية

الفصل الأول

وظائف رئيس محكمة الجنايات

المادة ٧٠٠ ــ يدير رئيس معكمة الجنايات الجلسة ويتخذ الندابير اللازمة لحسن سير المحاكمة ٠ المادة ٧٠١ - ١ - يتمتع رئيس محكمة الجنايات بسلطة يكون له بمقتضاها الحق في أن يتخذ من تلقاء

نفسه جميع التدابير التي يراها مؤدية لتأمين العدالة •

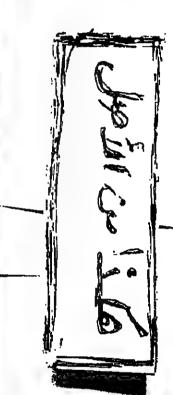
٧ \_ ويكل القانون الى ضميره وشرفه بذل غاية جهده في سبيل هذا الامر

### الفصل الثاني

### وظائف المدعي العام

المادة ٢٠٧ ــ يتولى المدعي العام بنفسه أو بواسطة احد مساعديه الادعاء على المتهمين بالجرائم الواردة في قرار الاتهام • ولا يسوغ له ان يدعي على المنهمين بأفعال خارجة عن منطوق قرار الانهام •

المادة ٧٠٣ ــ يجب على المدعي العام حالما يصله قرار الاتهام أن يصرف اهتمامه بتنظيم لاثحة الاتهام وقائمة بأسماء الشهود ويقوم بتبلغها مع قرار الاتهام الى المتهم وبعد ان يودع اضبارة الدعوى الى 



المادة ٢٠٤ ـ يحضر ممثل النيابة جلسات المحاكمة وتفهيم الحكم •

اللادة ٢٠٥ ــ يطلب ممثل النيابة باسم القانون من المحكمة ما يرتأيه من المطالب ، وعلى المحكمة ان تثبت مطالبه في محضر المحاكمة وتبت فيها •

#### القصل الثالث

#### الأجر اءات

المادة ٢٠٦ ــ ١ ــ لا يقدم شخص للمحاكمة في قضية جنائية الا اذا كان النائب العام أو من يقوم مقامه قد أصدر قرارا بانهامه بناك الحريمة •

٧ ــ ينبغي أن تنضمن لائحة الاتهام اسم المتهم وتاريخ توقيقه ونوع الحرم المسند اليــه وتاريخ وقوعه وتفاصيل التهسة والمواد القانونية الني يستند اليها الاتهام واسم الشخص الذي وقع عليه الجرم •

المادة ٢٠٧ ـ يبلغ المدعي العام صورة عن قرار الاتهام ولائحة الاتهام وقائمة بأسماء الشهود للمتهم قبل يوم المحاكمة بسبعة أيام على الأقل •

المادة ٢٠٨ - ١ - بعد أن يودع المدعي العام اضبارة الدعوى الى المحكمة ، على رئيس المحكمة أو من ينيبه من قضاة المحكمة في الجرائم التي يعاقب عليها بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد أن يحضر المتهم ويسأل منه هل اختار محاميا للدفاع عنه فان لم يكن قد فعل وكانت حالته المادية لا تساعده على اقامة محام عين له الرئيس أو نائبه محامياً • ٧ ــ يدفع من خزينة الحكومة للمحامي الذي عين بمقتضى الفقرة السابقة أجر لا يتجاوز خمسة دنانير عن كل جلسة مع نفقات السفر الضرورية •

المادة ٢٠٩ ــ لوكيل المتهم أن ينسخ على نفقته الاوراق التي يرى فيها فائدة للدفاع .

المادة ٢١٠ ــ اذا صدر بحق مرتكبي الجرم الواحد أو بعضهم قرارات اتهام مستقلة فللمحكمة أن تقرر توحيد الدعاوى المتعلقة بهم اما من تلقاء نفسها واما بناء على طلب ممثل النيابة •

المادة ٢١١ ــ اذا تضمن قرار الاتهام عدة جرائم غير متلازمة فللمحكمة أن تقرر من تلقاء نفسها أو يناء على طلب ممثل النيابة أو الدفاع أن لا يحاكم المتهمون بادى، ذي بدء الا عن بعض هذه الجرائم دون البعض الآخر •

المادة ٢١٢ ــ يمثل المتهم أمام المحكمة طليقا بغير قيود ولا اغلال وانما تجري عليه المحراسة اللازمة • ولا يجوز ابعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى الا اذا وقع منه تشويش يستدعي ذلك وفي هذه الحالة تستمر الاجراءات الى ان يمكن السير فيها بحضوره ، وعلى المحكمة أن توقفه على ما تم في غيبته من الاجراءات ه

المادة ٢١٣ ــ ١ ــ يسأل الرئيس المتهم عن اسمه وشهرته وعمره ومهنته ومحل اقامته وولادته وما اذا كان متزوجا أو صدر بحقه حكم سابق أم لا .

٢ - تجري المحاكمة علانية ما لم تقرر المحكمة اجراءها سرا بداعي المحافظة على النظام العام أو الاخلاق العامة أو كانت الدعوى تتعلق بالعرض ، وللمحكمة في مطلق الاحوال أن تسع فثات مسنة من الناس من حضور المحاكمة

المادة ٢١٤ ــ يدون كاتب المحكمة بأمر الرئيس جميع وقائع المحاكمة في محضر الجلسة ويوقعه مع الهيئة

(للدة ٢١٥ – ١ – ينبه الرئيس وكيل المتهم ان وجد ان يدافع عن موكله بشكل لا يبخل بحرمة القانون •

٧ ــ ينبه الرئيس المتهم ان يصغي الى كل ما سيتلى عليه ويأمر كانب المحكمة بتلاوة قرار الظن وقرار الاتهام ولائحة الاتهام وقائمة اسماء الشهود والضبوط والوثائق الاخرى •

٣ \_ وبعد ذلك يلخص الرئيس للمتهم ماآل التهمة الموجهة اليه ويوعز اليه بأن ينتبه الى الادلة التي سترد بعقه •

المادة ٢١٦ – ١ – بعد ان يتلو الكاتب ما ذكر في المادة السابقة من قرارات ووثائق وبعد أن يوضيح ممثل النيابة وقائع الدعوى ، والمدعي الشخصي أو وكيله شكواه ، يسأل الرئيس ، المتهم عن

٧ ــ اذا اعترف المتهم بالتهمة ، يأمر الرئيس بتسمجيل اعترافه بكلمات أقرب ما تكون الى الالفاظ التي استعملها في اعترافه ، ويجوز للمحكمة الاكتفاء باعترافه ، وعندئذ تبحكم عليه بالعقوبة التي تستلزمها جريعته الا اذا رأت خلاف ذلك •

٣ \_ اذا رفض المتهم الاجابة يشبر غير معترف بالتهمة ويأمر رئيس المحكمة بتدوين ذلك

٤ \_ اذا انكر المتهم النهمة أو رفض الاجابة عليها أو لم تقنع المحكمة باعترافه بها تشرع \_ المحكمة \_ في الاستماع الى شهود الاثبات •

المادة ٢١٧ ــ لا يجوز للنيابة والمدعى الشخصى استدعاء أي شخص للشهادة لم يرد اسمه في قائمة اسماء الشهود ما لم يكن المنهم أو محاميه قد تبلغ اشعارا باسم الشاهد الذي يراد استدعاؤه •

المادة ٧١٨ ــ يتخذ الرئيس عند الاقتضاء التدابير اللازمة لمنع الشهود من الاختلاط قبل اداء الشهادة ٠

المادة ٢١٩ - ١ - يؤدي كل شاهد شهادته منفردا •

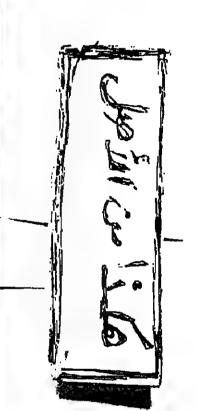
٧ \_ يسأل الرئيس كل شاهد قبل استماع افادته عن اسمه وشهرته وعمره ومهنته وموطنه أو سكنه وهل يعرف المتهم قبل الحِرم وهل هو في خدمة أحد الفريقين أو من ذوي قرباه وعن درجة القرابة ويحلفه اليمين بالله العظيم بأن ينطق بالحق بدون زيادة ولأ

ب يجوز للمحكمة أن لا تأخذ بشهادة الشاهد الذي لم يحلف اليمين أو انه رفض حلفها ٠

 ١٤ قرر الشاهد انه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يعجوز ان يتلى من شهادته التي أقرها في التحقيق الجزء الخاص بهذه الواقعة •

ه ـ تنلى أقوال الشاهد السابقة ، ويأمر الرئيس كاتب المحكمة بتدوين ما يظهر بينهـ وبين شهادته من الزيادة والنقصان أو التغيير والتباين ، بعد ان يستوضح منه عن سب ذلك .

المادة ٢٢٠ - ١ - عند انتهاء الشاهد من شهادته يسأله الرئيس هل المتهم الحاضر هو المقصود يشهادته ثم يسأل المتهم عن طعنه بالشاهد وهل له اعتراض على شهادته .



Spinice 10

٧ \_ يجوز للمحكمة قبل سماع شهادة الشاهد أو أثنائها أو بعدها أن تخرج المتهم أو المتهمين من قاعة المحاكمة وأن تبقي منهم من تريد لتستوضحه منفردا أو مجتمعا مع غيره عن بعض وقائع الدعوى ، غير أنه لا يجوز أن تنابع المحاكمة قبل أن يطلع المتهم على الامور الته حديث بغيابه .

٣ ــ لمثل النيابة العامة أن يطلب من المحكمة القيام بمثل هذا الاجرا. •

المادة ٢٢١ - ١ - بعد فراغ المحكمة من سماع شهادة الشاهد ، يجوز للمتهم او محاميه أن يوجه بواسطة المحكمة أي سؤال الى كل شاهد دعي لاثبات النهمة بما في ذلك المستكي اذا دعي كشاهد ، ويجوز للنيابة أن توجه مثل هذه الاسئلة . في المسائل التي اثيرت ، وكذلك يجوز للنيابة أن توجه أسئلة الى شهود الدفاع ، وللدفاع أيضا توجيه أسئلة في المسائل التي اثيرت أثناء المناقشة .

للمحكمة أيضا أن تستوضح الشاهد عن كل ما تعتبره مساعدا على ظهور الحقيقة ه
 يدون في الضبوط جميع ما يرد أثناه الاستجواب والمناقشة وكذلك الاعتراضات التي
 تال أثناء الحاكمة م

المادة ٢٢٢ ــ لا يبرح الشاهد قاعة المحاكمة ما لم يأذن له الرئيس بذلك .

المادة ٣٢٣ ــ بعد سماع شهود النيابة والمدعي الشخصي يستمع الى شهود المتهم ٠

المادة ٢٧٤ ـ أثناء استماع الشهود يسوغ للمحكمة أن تخرج من تريد من الشهود من قاعة المحاكمة أو ادخال واحد أو أكثر ممن اخرجوا لاستعادة شهادته على حدة أو بحضور بمضهم بعضا ، ويسوغ لمثل النيابة العامة أو المتهم ان يطلب من المحكمة القيام بمثل هذا الاجراء .

المادة ٧٢٥ ـ اذا نبين من المحاكمة أن أحد الشهود كاذب في افادته فلرئيس المحكمة أن يوقفه في الحال من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المدعي العام أو ممثله ثم يبحال الى المدعي العام للتحقيق معه •

المادة ٢٢٦ ـ ١ ـ للمحكمة اثناء النظر في الدعوى ان تستدعي من تلقاء نفسها اي شخص لاستماع أقواله كشاهد اذا رأت أن ذلك يساعد على اظهار الحقيقة ، ولها اصدار مذكرة احضار اذا دعت الضرورة لذلك ، ولها أيضا أن تسمع شهادة أي انسان يحضر من تلقاء نفسه لابداء معلومات في الدعوى .

٢ أن تطلع المتهم والشهود وكل من له علاقة في الدعوى على جميع المواد المضبوطة المتعلقة بالحرم والتي يمكن أن تكون مدارا لشوته وتسأل من كل واحد منهم عن تلك المواد •

المادة ٢٢٧ - ١ - اذا كان المتهم أو الشهود أو أحدهم لا يحسنون التكلم باللغة العربية عين رئيس المحكمة ترجمانا لا يقل عمره عن الثامنة عشرة وحلفه اليمين بأن يترجم فيما بينهم وبين المحكمة بصدق وأمانة .

٢ – اذا لم تراع أحكام هذه المادة تكون الماملة باطلة .

المادة ٢٢٨ – يسوغ للمتهم وممثل النيابة أن يطلبا رد الترجمان المعين على أن يبديا الاسباب الموجبة لذلك وتفصل المحكمة في الامر .

اللاة ٢٢٨ ـ لا يسوغ انتخاب الترجمان من الشهود وأعضاء المحكمة الناظرة في الدعوى ولو رضي المتهم وممثل النيابة والاكانية المعاملة باطلة .

المادة ٧٣٠ ـ اذا كان المتهم أو الشاهد ابكم أصم ولا يعرف الكتابة عين الرئيس للترجمة بينه وبين المحكمة من اعتاد مخاطبته أو مخاطبة أمثاله بالاشارة أو بالوسائل الفنية الاخرى •

المادة ٢٣١ ـ اذا كان الابكم الاصم من الشهود أو المتهمين يعرف الكتابة فيسطر كاتب المحكمة الاسئلة والملاحظات ويسلمها اليه فيجيب عليها خطيا ، ويتولى الكاتب جميع ذلك في الجلسة •

المادة ٢٣٧ ـ اذا تبين للمحكمة لدى الانتهاء من سماع البينات المقدمة من النيابة وجود قضية ضد المتهم تسأله عما اذا كان يرغب في اعطاء افادة دفاعا عن نفسه فاذا اعطى مثل هذه الافادة يحوز للمدعي العام أو ممثله مناقشة المتهم ، بعد أن يعطي المتهم افادة تسأله المحكمة اذا كان لديه شهود أو بينة أخرى يعزز بها دفاعه فاذا ذكر ان لديه شهودا تسمع المحكمة شهادتهم ان كانوا حاضرين والا اجلت المحاكمة واصدرت لهم مذكرة حضور .

يجلب شهود الدفاع على نفقة المتهم ما لم تقرر المحكمة عكس ذلك •

المادة ٣٣٣ - ١ - اذا ظهر للمحكمة أن المتهم كان حين ارتكابه الجرم المسند اليه مصابا بمرض مسب اختلالا في قواه العقلية وجعله عاجزا عن ادراك كنه أعماله أو عن العلم بأنه محظور عليه اتيان العمل أو الترك الذي يكون الجرم قررت ادانته وعدم مسؤوليته جزائيا •

٧ ــ اذا ظهر للمحكمة أثناء المحاكمة أن المتهم مختل في قواء العقلية أو معتود لدرجة تحول
دون محاكمته تصدر قرارا باعتقاله ووضعه تحت المراقبة الطبية للمدة التي تراها
ضرورية .

إن الله المعلى المستخدى المستخدى المعتقل سليم العقل وذلك بشهادة طبيبين من المستخدم المست

٤ \_ يعمل بأحكام هذه المادة لدى المحاكم البدائية وقضاة الصلح والمحاكم الاخرى •

المادة ٢٣٤ ـ يجوز للمحكمة أن تعدل التهمة وفقا للشروط التي تراها عادلة على أن لا يبنى هذا التعديل على وقائع لم تشملها البينة المقدمة • واذا كان التعديل يعرض المتهم لعقوبة أشد تؤجل القضية لمدة تراها المحكمة ضرورية لتمكين المتهم من تحضير دفاعه على النهمة المعدلة •

المادة ٧٣٥ \_ بعد الانتهاء من سماع البينات يدي المدعي العام مطالعته والمدعي الشخصي مطالعه والمتهم والمسؤول بالمال دفاعهما وبعد ذلك تختتم المحاكمة

> الفصل الرابع المدكم

المادة ٢٣٧ ــ ١ ــ بعد ان يعلن الرئيس ختام المحاكمة تختلي المحكمة في غرفة المذاكرة وتدقق في قرار المادة ٢٣٧ ــ ١ ــ بعد ان يعلن الرئيس ختام المحاكمة تختلي المحكمة والمدعي السخصي والمتهم ثم الاتهام وأوراق الضبط وادعاءات ومدافعات ممثل النيابة والمدعي السخصي والمتهم ثم تتذاكر فيها وتضع حكمها باجماع الاراء أو بأغلبتها •

٧ ــ تقضي المحكمة بالتجريم عند ثبوت الفعل وبالتبرئة عن انتفاء الادلة أو عدم كفايتها
 و يعدم المسؤولية اذا كان الفعل لا يؤلف جرما أو لا يستوجب عقابا .

Spin Co 1.

٣ ــ اذا قررت المحكمة التجريم تسمع أفرال ممثل النيابة وأفرال المدعى الشخصي والمتهم
 أو محاميه ثم تقضي بالعقوبة وبالالزامات المدنية •

المادة ٢٣٧ - ١ - يشتمل القرار عن ملخص الوقائع الواردة في قرار الانهام والمحاكمة وعلى ملخص مطالب المدعي الشخصي والمدعي العام ودفاع المتهم وعلى الادلة والاسباب الموجبة للتجريم أو عدمه ، أما قرار الحكم فيجب أن يشتسل على المادة القانونية المنطبق عليها الفعل في حالة التجريم وعلى تحديد العقوبة والالزامان المدينة .

٢ ــ يوقع القضاة الحكم قبل تفهيمه وينلى علنا بحضور المنهم وممنل النيابة ويفهم الرئيس
 المحكوم عليه بأن له الحق باستثناف الحكم خلال خمسة عشر يوما بعد ان تلقى عليه
 النصائح اللازمية •

المادة ٢٣٨ ـ اذا قضت المحكمة ببراءة المتهم أو عدم مسؤوليته اطلق سراحه في الحال ما لم يكن موقوفا لداع آخر •

المادة ٢٣٩ ـ يجوز للمحكمة أن تضمن الشخص الذي تدينه بجرم من غير الجرائم التي تستوجب الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة رسوم المحاكمة والنفقات الناشئة عنها مع مصاريف الشهود كلها أو بعضها وتحصل الرسوم بنفس الطريقة التي تحصل بها الفرامات •

المادة ٧٤٠ ــ يحكم برسوم وتفقات الدعوى على المدعي الشخصي غير المحق في دعواد ويمكن اعفاؤه منها كلها أو بعضها اذا اتضح حسن نيته ويكون قرار الاعفاء مفصل الاسباب •

المادة ٢٤١ ــ اذا اعتبرت المحكمة أن الفعل المسند الى المتهم لا يؤلف جناية بل جنحة أو مخالفة تبقي يدها على الدعوى وتحكم بها •

المادة ٢٤٧ - ١ - تسجل خلاصة الحكم بعد صدوره في سجل المحكمة العناص بالاحكام • ويحفظ أصل الحكم مع أوراق الدعوى العائدة اليه •

٢ ـ ترسل المحكمة الى النائب العام في نهاية كل خمسة عشر يوما من كل شهر جدولا
 بالاحكام التيصدرت خلالها

#### الباب السابع

محاكمة المتهم الفار من وجه العدالة

المادة ٢٤٣ - ١ - اذا قرر النائب العام اتهام شخص لم يقبض عليه أو لم يسلم نفسه ، يصدر مع قرار الاحت الحام مذكرة أخذ وقبض ، تتضمن منح السلطة لكل فرد من سلطات الاحت القاء المتحدد المتحد

٢ -- على المدعي العام بعد تسلمه أوراق الدعوى بما فيها قرار الاتهام ، ان ينظم لاتحة الاتهام
 وقائمة بأسماء الشهود ويرسلها مع صورة عن قرار الاتهام ، لتبليغها الى موطن المتهم
 الاخير ، وبعد التبليغ ، عليه أن يرسل الدعوى الى المحكمة لمحاكمته .

- على الرئيس بعد تسلمه اضبارة الدعوى أن يصدر قرارا بامهال المتهم مدة نشرة أيام
   لتسليم نفسه الى السلطات القضائية خلال هذه المدة . ويذكر في القرار نوع الجناية .
   والامر بالقبض عليه وان كل من يعلم بمحل وجوده عليه أن يخر عنه .
- ع اذا لم يسلم المتهم نفسه خلال هذه المدة يعتبر فارا من وجه العدالة وتوضع أموالـــه وأملاكه تحت ادارة الحكومة ما دام فارا ويحرم من التصرف بها ويمنع من اقامة أية دعوى ع وكل تصرف قام به أو النزام تعهد به بعد ذلك يعتبر باطلا •
- المادة ٢٤٤ ١ ينشر قرار الامهال في الجريدة الرسمية أو في احدى الجرائد المحلية ويعلق على باب سكن المتهم الاخير أو في سماحة بلدته وعلى باب قاعة محكمة البداية ·
- ب يلغ المدعي العام في الحال القرار المذكور الى مأمور التسمجيل المختص لوضع اشارة
   الحجز على عقارات المتهم •
- المادة ٣٤٥ \_ بعد انقضاء مهلة العشرة الايام المعينة في المادة ٣٤٣ تشرع محكمة الجنايات بمحاكمة المتهم
  - المادة ٧٤٦ ـ ١ ـ لا يقبل وكيل عن المتهم في المحاكمة الغيابية •
- ٧ \_ واذا كان المتهم خارج الاراضي الاردنية أو تعذر حضوره للمحاكمة فيحق لاقربائه
   وأصدقائه تقديم معذرته واثبات مشروعتها •
- اللدة ٧٤٧ ــ اذا قبلت المحكمة المعذرة قررت ارجاء محاكمــة المتهــم ووضــع أمـــلاكه تحت ادارة الخزينة مدة مناسبة باعتبار ماهية المعذرة وبعد المسافة •
- المادة ٧٤٨ ١ فيما خلا الحالة المبينة في المادة السابقة بعد التثبت من تبليغ ونشر قرار الاتهام تقرر المحكمة اجراء المحاكمة غيابيا •
- ب يتلو الكاتب قرار الاتهام ولائحة الاتهام وقائمة أسماء الشهود وقرارالظن والوثائق
   الاخرى ثم تستمع المحكمة لبينة النيابة العامة والمدعي الشخصي بهذا الصدد وتقضي
   في الدعوى على الوجه الذي تراه عادلا ٠
- ٣ ــ اذا تعذر سماع بعض الشهود فتتلى اناداتهم السابقة وأجوبة شركا المتهم في الجريمة ،
   ويتلى أيضًا ما تراه المحكمة من تلك الاوراق مساعدًا على اظهار الحقيقة •
- المادة ٧٤٩ ـ اذا حكم على المتهم الفار تخضع أمواله ، اعتبارا من صيرورة الحكم نافذا ، للاصول المتبعة في ادارة أموال الغائب ولا تسلم هذه الاموال اليه أو الى مستحقيها من بعده الاعند سقوط الحكم الغمايي •
- المادة ٧٥٠ \_ تعلن خلاصة الحكم الصادر على المتهم خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم بمعرفة المادة ٧٥٠ \_ تعلن خلاصة وذلك بنشرها في الجريدة الرسمية وفي احدى الصحف المحلية وبتعليقها على النيابة العامة وذلك بنشرها في الجريدة وعلى باب قاعة محكمة البداية وتبلغ أيضا الى مأمور باب سكن المتهم الاخير وفي ساحة بلدته وعلى باب قاعة محكمة البداية وتبلغ أيضا الى مأمور السجيل المختص
  - المادة ٢٥١ \_ يصبح الحكم نافذًا من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٥٧ - ١ - لا يكون غياب أحد المتهمين بحد ذاته سببا لارجاء المحاكمة أو تأخير النظر في الدعوى بحق رفاقه من المتهمين •

٧ \_ للمحكمة أن تقرر بعد محاكمة المتهمين الحاضرين تسليم المواد الجرمية المحفوظة في مستودع الامانات اذا طلبها أسحابها أو مستحقوها ويحق لها أن تقرر تسليمها بشرط اعادتها الى المحكمة عند طلبها •

٣ \_ ويجب على الكاتب قبل تسليم هذه المواد أن ينظم بها محضر ا يبين فيه عددها وأوصافها.

المادة ٢٥٣ ــ في مدة وجود أموال المتهم الغائب تحت يد الخزينة تعطى زوجته وأولاده ووالداه ومن يعولهم شرعا نفقة شهرية من واردات أملاكه تعينها المحكمة المدنية العائد اليها الاس كما يجوز للمدعي الشخصي أن يستصدر من المحكمة ذاتها قرارا باستيفاء مقدار موقت من التمويضات المحكوم له بها في مقابل كفالة أو بدونها •

المادة ٢٥٤ ـ اذا سلم المتهم الغائب نفسه الى الحكومة أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة المحكوم بهما بالتقادم فيعتبر الحكم وسائر المعاملات الجارية ، اعتبارا من سدور مذكرة القاء القبض أو قرار الامهال ، ملغاة حكما ، وتعاد المحاكمة وفقا للاصول العادية •

المادة ٢٥٥ - ١ - إذا لم يحكم على المتهم الغائب بعد استسلامه ومحاكمته مجددا فيسوغ للمحكمة أن تعفيه من نفقات المحاكمة الغيابية كما يسوغ لها ان تقرر نشمر القرار الصادر لمصلحته في الجريدة الرسمية •

٧ \_ تسري أحكام هذا الفصل على المتهم الذي يفر من السمجن أو لم يحضر الى المحكمة بعد تبليغه أو تبليغ محل اقامته موعد المحاكمة اذا كان مكفولا •

> الباب النامن الطمن في الاحكام

> > القصل الأول

الاستئناف

المادة ٢٥٦ ــ تقبل الطمن بطريق الاستثناف :

١ .. الاحكام الصادرة من أية محكمة بدائية بصفتها الجنائية أو البدائية ٠ ٢٠ ـ الاحكام الصلحة التي ينص قانون محاكم الصلح على انها تستأنف الى محكمة

١ ــ الاحكام أو القرارات التي يرد نص خاص بموجب أي قانون آخس على جوان

لمادة ٢٥٧ ـ ١ ـ في ما خلا الاحكام والقرارات المذكورة في المادة السابقة لا يقبل استثناف القرارات العام والنائب العام اذا كان الحكم تابعا للاستثناف حتما على ما هو مبين في المادة ٢٦٠ التي تصدر أتنام السير في الدعوي الا بعد صدور الحكم في الأساس ومع هذا الحكم •

٧ ــ ولا يعتبر انفاذ القرارات المذكورة الطوعى رضوخا لها •

المادة ٢٥٨ ـ تنظر المحكمة البدائية بصفتها الاستثنافية في القضايا الجزائية التي من اختصاصها النظسر فيها استثنافا بمقتضى أحكام قانون محاكم الصلح أو بمقتضى أي قانون آخر تدقيقا الا اذا أمرت بخلاف ذلك أو اذا طلب أحد الفريقين أن تجري المحاكمة مرافعة ووافقت المحكمة على ذلك ويكون حكمها قطعا •

المادة ٢٥٩ - يعجوز الاعتراض على الحكم الغيابي الصادر عن المحكمة البدائية بصفتها الاستثنافية اذا جرت المحاكمة أمامها مرافعة وفقا للاصول وفي المعاد المنصوص علمه للاعتراض على الحكم الغيابي الصادر عن المحكمة البدائية •

القصل الثاني

اصول المحاكمات لدى المحاكم الاستثنافية

المادة ٢٦٠ - ١ - تستأنف الاحكام الجنائية والجنحية الصادرة من المحاكم البدائية الى محكمة الاستثناف.

٧ \_ الاستثناف من حق النيابة العامة والمدعي الشخصي والمحكوم عليه والمسؤول بالمال .

٣ \_ الحكم بالاعدام أو بمقوبة جنائية لمدة لا تقل عن خمس سنوات تابع للاستثناف ولو لم يطلب المحكوم عليه ذلك •

المادة ٢٦١ – ١ – يرفع الاستثناف بموجب استدعاء الى محكمة الاستثناف المختصة اما مباشرة أو بواسطة المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف في ميعاد خمسة عشر يوما من اليوم الذي يلي تاريخ صدوره ان كان وجاهيا ، وتاريخ تبليغه ان كان غيابيا أو بحكم الوجاهي •

٧ \_ للنائب العام والمدعي العام أو من يقوم مقامهما استثناف القرار الذي تصدره محكمة البداية سواء أكان بالحكم أو بالبراءة أو بعدم المسؤولية أو بكف التعقيبات أو باسقاط الدعوى العامة في ميعاد ستين يوما للنائب العام وثلاثين يوما للمدعي العام وتبتدى. هذه المدة من تاريخ صدور القراد •

٣ \_ ويرد الاستثناف شكلا اذا قدم بعد هذا الميعاد •

٤ ــ ان استئناف المحكوم والمسؤول بالمال لا يمكن أن يؤدي الى تشديد العقوبة أو زيادة

المادة ٢٦٢ ــ أن استثناف النائب العام أو المدعي العام ينشر الدعوى بجميع جهانها لدى محكمة الاستثناف بحيث يكون لها حق الحكم بما ترى أنه يجب على المحكمة أن تحكم به ما لم يكن واردا على جهة معينة ، فيقتصر مفعوله على هذه الجهة •

المادة ٢٦٣ ــ ١ ــ اذا قدم الاستثناف الى المحكمة ترسله مع أوراق الدعوى الى المدعي العام ليتولى ارسالها الى محكمة الاستثناف بواسطة النائب العام خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه •

٧ \_ ترسل محكمة البداية من تلقاء نفسها أوراق القضية لمحكمة الاستثناف بواسطة المدعي العام والنائب العام أذا كان الحكم تابعا للاستثناف حتما على ما هو مين في المادة ٢٦٠

الفصل الرابع

أسباب النمييز

المادة ٢٧٤ - لا يقبل التمييز الا للاسباب التالية :

أولاً : أ \_ مخالفة الاجراءات التي أوجب القانون مراعاتها تحت طائلة البطلان •

ب \_ مخالفة الاجراءات الاخرى اذا طلب الخصم مراعاتها ولم تلبه المحكمة ولم يحر تصحيحها في أدوار المحاكمة التي تلتها •

ثانيا : مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله •

ثالثًا : مخالفة قواعد الاختصاص أو تجاوز المحكمة سلطتها القانونية •

رابعا: الذهول عن الفصل في أحد الطلبات أو الحكم بما يجاوز طلب الخصم •

خامسا : صدور حكمين متناقضين في واقعة واحدة •

سادسا : خلو الحكم من أسبابه الموجبة أو عدم كفايتها أو غموضها •

القصل الخامس

الشرائط الشكلية

المادة ٧٧٥ - ١ - ميماد التمييز للاحكام الصادرة بالدرجة الاخيرة في الجنايات ما عدا أحكام الاعدام والاشتغال الشاقة المؤبدة والاعتقال المؤبد:

أ \_ خمسة عشر يوما للمحكوم عليه والمسؤول بالمال والمدعي الشخصي ويبدأ هذا الميعاد من اليوم الذي يلي تاريخ صدور الحكم اذا كان وجاهيا أو من تاريخ تبليغه اذا كان غيابيا •

ب \_ مستون يوما لرئيس النيابات العامة وثلاثون يوما للنائب العام ويبدأ هذا الميعاد من اليوم الذي يلي تاريخ صدور الحكم •

٧ \_ أما أحكام الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والاعتقال المؤبد فانها تابعة للتمييز بدون طلب من المحكوم عليه وعلى رئيس قلم المحكمة أن يقدم هذه الاحكام فور صدورها للنائب العام ليرسلها لمحكمة التمسر للنظر بها تمسيرا •

ـ يقدم التمييز باستدعاء يستجل في ديوان المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه أو في ديوان محكمة التمييز ويؤشر عليه من قبل رئيس المحكمة أو رئيس القلم بتاريخ

٧ \_ ويبجب أن يكون الاستدعاء موقعا من المميز بالذات أو من وكيله القانوني وأن يحتوي أسباب النقض، كل ذلك تحت طائلة الرد •

٣ \_ ويجوز أن تبين أسباب النقض في لاثحة تقدم مع الاستدعاء أو على حـدة خـلال

٤ ــ لا يقبل ابداء أسباب للنقض أمام محكمة النمييز غير التي قدمت خلال الميعاد •

٣ \_ يقدم النائب العام أوراق الدعوى الى محكمة الاستثناف مشدوعة بمطالعته • المادة ٢٦٤ - ١ - تجري المحاكمات الاستثنافية مرافعة اذا كان الحكم بالأعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤيد، وفيما عدا ذلك من الاحكام الجنائية والجنحية الصادرة عن محاكم البداية أو الاحكام الصادرة عن المحاكم الصلحية ينظر فيها تدفينا الا اذا رأت المحكمة

اجراء المحاكمة مرافعة أو طلب المحكوم عليه ذلك ووافقت على العللب أو طلب النائب العام ذلك وفيما عددا الحكم بالاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والاعتقال المؤبد لا يشترط في المرافعة سماع البينات مجددا الا اذا رأت المحكسة لزوما لذلك •

٧ ــ لا يجوز فسنح الحكم القاضي براءة المتهم أو الغلنين أو المشكى عليه وادانته الا بعد اجراء المحاكمة مرافعة وسماع البينات •

المادة ٧٦٥ ـ لا يجوز للمدعي الشخصي أن يستأنف الا الفقرة من الحكم المعلفة بالمويضات الشخصية . المادة ٢٦٦ ـ تجري في المحاكمة الاستثنافية أحكاء الواد السابقة المعلقة بعلانية المحاكمة واجراءاتها ويصيغة الحكم النهائي وبلزوم الرسوم والنفقات وبفرض العفوبات وبالاعتسراض على الحكم الغيابي . كما ان لحكمة الاستثناف الصلاحيات المنصوس عليها في الفصل الخاص بمحاكمة المتهم الفار في حالة فرار المتهم من السجن ، أو في حالة عدم حضوره الى المحكمة بعد تبليغه موعد المحاكمة ، اذا كانت الدعوى ترى لديها •

المادة ٧٦٧ ــ اذا ظهر لمحكمة الاستثناف أن الحكم المستأنف موافق للاصول والقانون قضت بتأبيده • المادة ٢٦٨ ـ اذا قضت المحكمة بفسخ الحكم المستأنف بسبب ان الفعل لا يؤلف جرما أو لا يستوجب عقابا أو انه لا يوجد بينة كافية للحكم تقرر في الحالة الاولى والثانية عدم مسؤولية المحكوم عليه وفي الحالة الثالثة براءته ٠

المادة ٢٦٩ ـ اذا فسنح الحكم لمخالفة القانون أو لاي سبب آخر تقضى المحكمة في أساس الدعوى " أو تعيدها الى المحكمة التي اصدرت ذلك الحكم بتعليمات للسير بموجبها •

الفصل الثالث

تمييز الاحكام

المادة ٧٧٠ ـ تقبل الطمن بطريق التمييز جميع الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستثناف في القضايا الجنائية •

والقرارات القاضية باجراء تحقيق وقزارات القرينة وغيرها من القرارات التي تصدر . أثناء السير في الدعوى الا بعد صدور الحكم في الاساس ومع هذا الحكم • ٢ – ولا يشر انفاذ القرارات الذكورة الطوعي رضوخا لها •

المادة ٢٧٧ ــ لا يجوز اتباع طريق التمبير ما دام الحكم أو القرار قابلا للاعتراض أو الاستثناف • المادة ٧٧٣ ـ يكون التمييز :

ا ـ من حق المحكوم عليه والمسؤول بالمال .

والمراب ب من حق المدعى الشخصي فيما يتعلق بالالزامات المدنية دون ما سواها .

المادة ٢٧٧ - ١ - على رئيس ديوان المحكمة التي اصدرت الحكم المميز أن يباخ الى المحكوم عليه بالذات ان كان موقوفًا أو الى محل اقامته صورة عن استدعاء السمييز المقدم من النيابة العامة أو المدعي الشخصي في ميعاد اسبوع يبدأ من اليوم الذي يلي تاريخ تسجيل

٧ \_ ويحق للمحكوم عليه خلال عشرة أيام من اليوم التالي للتبليغ أن يقدم لائحة جوابية على أسباب النقض بواسطة ديوان المحكمة مصدرة الحكم المطعون فيه •

المادة ٢٧٨ - ١ - عندما تكتمل اضبارة التمييز يرسل رئيس ديوان المحكمة اضبارة التمييز وملف الدعوى مرفقين بجدول مصدق بما يتضمنانه من الاوراق الى النائب العام ويرسل النائب العام الاوراق برمتها الى رئيس النيابة العامة •

٧ \_ تسجل الاوراق في سجلها الخاص ثم يرفعها رئيس النيابة الى محكمة التمييز مرفقة بمطالعته وذلك في ميعاد اسبوع على الاكثر من وصولها الى ديوانه •

#### القصل السادس الاجراءات لدى محكمة التمييز

المادة ٢٧٩ ـ تدقق المحكمة اضبارة التمييز فاذا وجدت ان الاستدعاء مقدم ممن ليس له حق التمييز أو أن الشرائط الشكلية ناقصة أو لم تكمل في الميعاد القانوني تقرر رد الاستدعاء شكلا •

المادة ٧٨٠ ـ ١ ـ اذا كان الاستدعاء مقبولا شكلا فلا حاجة لاصدار قرار خاص بذلك بل تدقق المحكمة في أسباب النقض وتفصل فيها بالرد أو بالقبول .

٧ \_ ويجوز لها إذا كان التمييز وأقما من المحكوم عليه أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم المميز انه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله أو ان المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون أو لم تكن مختصة للفصل في الدعوى أو اذا صدر بعد الحكم المميز قانون يسري على

المادة ٢٨١ ـ اذا ودت جميع أسباب النقض ولم تحد المحكمة سببا للنقض من تلقاء نفسها عملا بالمادة السابقة نرد استدعاء التمييز في الموضوع .

المادة ٧٨٧ ـ اذا اشتمات أسباب الحكم على خطأ في القانون أو وقع خطأ في ذكر النص القانوني أو في وصف الحريمة أو في صفة المحكوم عليه وكانت العقوبة المحكوم بها هي المقررة في القانون للحريمة بحسب الوقائع المتبتة في الحكم تصحيح محكمة التمييز الخطأ الذي وقع وترد التمييز بالنتيجة ه

المادة ٢٨٣ – ترسُل المحكمة صورة طبق الاصل عن الحكم برد التمييز الى رئيس النيابة العامة خلال اسبوع من صدوره فيحيلها الى النائب العام لدى المحكمة التي أصدرت الحكم المميز •

المادة ٢٨٤ \_ أذا قبلت المحكمة سببا من أسباب النقض أو وجدت سببا له من تلقاء نفسها عملا بالمادة ٢٨٠ قررت نقض الحكم الميز واعادة الاوراق الى المحكمة التي اصدرت الحكم المنقوض

٣ \_ أما اذا كان مقدم التمييز أحد المحكوم عليهم وكانت الاسباب التي بني عليها النقض تتصل بغيره من المحكوم عليهم معه في الدعوى فيحكم بنقض الحكم بالنسبة اليهم أيضًا ولو لم يميزوه ٠

٧ \_ واذا لم يكن التمييز مقدما من النيابة العامة فلا ينقض الحكم الا بالنسبة لمن قدم

#### القصل السابع

المادة ٧٨٥ - ١ - لا ينقض من الحكم الا ما كان متعلقا بالاسباب التي بني عليها النقض ما لم تكن

آثار الاحكام الصادرة عن محكمة التميز

المادة ٢٨٦ – يترتب على رد استدعاء التمييز صيرورة الحكم المميز مبرما بحق مقدمه • ولا يجوز له بأي

حال أن يميزه مرة ثانية •

النجزئة غير ممكنة •

المادة ٧٨٧ ــ اذا نقض الحكم بناء على تمييز أحد الخصوم غير النيابة العامة فلا يتضرر طالب التمييز

المادة ٢٨٨ – على المحكمة اتباع النقض اذا كان حكمها المنقوض متضمنا رد الدعوى لعدم الاختصاص أو لسقوطها بالتقادم أو لمانع قانوني يحول دون السير بها •

تمييز الحكم الصادر بعد النقض

المادة ٢٨٩ – في غير الاحوال المنصوص عليها في المادة السابقة اذا خالفت محكمة الاستثناف التي اعيد اليها الحكم منقوضًا ما ورد في قرار النقض وميز الحكم مرة ثانية للاسباب نفسها التي قبلتها محكمة التمييز في قرار النقض تعيد محكمة التمييز النظر في القضية فاذا قررت نقض

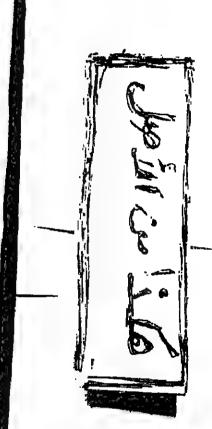
الحكم ثانية للاسباب التي أوجبت النقض الاول يجوز لها : ١ ـــ ان تعيد القضية الى المحكمة التي اصدرت الحكم فيها وعندثذ يترتب عليها أن تمتثل

٧ \_ ان تفصل محكمة التمييز تفسها في الدعوى بالوجه الذي تراه موافقا للمدل والقانون. المادة ٢٩٠ \_ إذا ميز الحكم الصادر بعد النقض لاسباب غير تلك المبحوث عنها في المادة السابقة تنظر محكمة التمييز فيه وفق أحكام الفصل الرابع من هذا الباب •

الفصل التاسع

النقض بأمر خطي

المادة ٢٩١ – ١ – اذا تلقى رئيس النيابة العامة أمرا خطيا من وزير العدل بعرض اضبارة دعوى على محكمة التمييز لوقوع اجراء فيها مخالف للقانون أو لصدور حكم أو قرار فيهما مخالف للقانون ، وكان الحكم أو القرار مكتسب الدرجة القطمية ولم يسبق لمحكمة التمييز التدقيق في الأجراء أو الحكم أو القرار المطعون فيه فعليه أن يقدم الاضبارة



Cho The Control

الى محكمة النميز مرفقة بالامر الخطي وأن يطلب بالاستناد الى الاسباب الواردة فيه ابطال الاجراء أو نقص الحكم أو القرار •

٧ ــ ويحق لرئيس النابة العامة اذا طلب منه ذلك المحكوم عليه أو المسؤول بالمال أن يميز الاحكام والقرارات القطعة الصادرة في القضايا الجنحوبة عن محكمة الاستثناف لنفس الاسباب والشروط المينة في الفقرة السابقة •

٣ ــ اذا قبات المحكمة الاسباب المذكورة تنقض الحكم أو القرار أو تبطل الاجراء المطمون فيه ، وفي مثل هذه الحالة يلاحق عند الاقتضاء ضباط الضابطة العدلية أو القضاة السؤولون عن مخالفة القانون .

يس للنقض الصادر عماد بالفقرة الاولى من هذه المادة أي أثر الا اذا وقع لصالح
 المسؤول بالمال أو المحكوم عليه •

وكذلك النقض الذي يتم بمقتضى الفقرة الثانية ، فانه يبقى لمصلحة القانون فقط ولا يجوز لاحد الخصوم الاستناد اليه للامتناع عن تنفيذ الحكم المنقوض • اذ يكفي تسجيل حكم النقض على هامش الحكم المنقوض فقط •

#### الباب الناسع اعادة المحاكمة

المادة ٢٩٧ ــ يجوز طلب اعادة المحاكمة في دعاوى الجناية والجنحة ايا كانت المحكمة التي حكمت بها والمقوبة التي قضت بها وذلك في الاحوال التالية :

أ ــ اذا حكم على شخص بجريمة القتل وقامت بعد ذلك أدلة كافية تثبت أن المدعى قتلــه هو حر. •

ب ــ اذا حكم على شخص بجناية أو جنحة وحكم فيما بمد على شخص آخر بالجرم نفسه وكان الحكمان لا يمكن التوفيق بينهما وينتج عن ذلك ما يــؤيد براءة أحـــد المحكوم عليهما .

ج ـ اذا حكم على شخص وبعد صدور الحكم قضي بالشهادة الكاذبة على من كان قـ د شهد عليه بالمحاكمة ولا تقبل شهادة هذا الشاهد في المحاكمة المجديدة •

د ـ اذا وقع أو ظهر بعد الحكم حدث جديد أو ابرزت مستندات كانت مجهولة حين المحاكمة وكان من شأن ذلك البات براءة المحكوم عليه .

### المادة ٢٩٣ ـ يعود طلب اعادة. المحاكمة :

اوزیر العدل

٧ ــ للمحكوم عليه ولمثله الشرعي اذا كان عديم الاهلية .

٣ - لزوجه وبنيه وورثته ولمن أوصى له اذا كان ميتا أو ثبت غيبته بحكم القضاء •

٤ - لن عهد اليه المحكوم عليه بطلب الاعادة صراحة .

المادة ٢٩٤ – ١ – يقدم طلب الاعادة لوزير العدل .

٢ ـ يحيل وزير العدل طلب الاعادة على محكمة التمييز ولا يقرر احالته اذا وجده مبنيا

المادة ٢٩٥ ــ ١ ــ اذا لم يكن الحكم الذي طلبت الاعادة من أجله قد نفذ فيتوقف انفاذه حتما من تاريخ احالة وزير العدل طلب الاعادة على محكمة التمييز •

٧ - ولهذه المحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ في قرارها القاضي بقبول طلب اعادة المحاكمة •
 المادة ٢٩٦ - اذا قررت محكمة التمييز قبول طلب الاعادة أحالت القضية على محكمة من درجة المحكمة التي اصدرت الحكم بالاساس •

المادة ٢٩٧ – اذا تعدر الشروع من جديد في اجراء المحاكمة مرافعة بمواجهة جميع ذوي العلاقة في الدعوى اما لوفاة المحكوم عليهم أو جنونهم أو فرارهم أو غابهم كلهم أو بعضهم أو عدم مسؤولتهم جزائيا واما لسقوط الدعوى أو الحكم بالتقادم ، فبعد أن تتخذ محكمة التمييز قرارا بامتناع المحاكمة علنا لاحد الاسباب المبينة آنفا تتولى بنفسها رؤية الدعوى بالاساس بحضور المدعين الشخصيين أن وجدوا وبحضور وكلاء تعينهم للمحكوم عليهم أن كانوا قد توفوا وتبطل من الحكم أو الاحكام السابقة ما صدر منها بغير حق •

ورو، رب للحكم الصادر براءة المحكوم عليه بنتيجة اعادة المحاكمة على باب المحكمة المادة ٢٩٨ - ١ - يعلق الحكم الصادر براءة التي صدر فيها الحكم الاول وفي محل وقوع الجرم وفي أو الاماكن العامة في البلدة التي صدر فيها الحكم الاول وفي معل موطن طالبي الاعادة وفي الموطن الاخير للمحكوم عليه ان كان ميتا •

٧ ـ ينشر حكم البراءة حتما في الجريدة الرسمية وينشر أيضا اذا استدعى ذلك طالب
 ١ الاعادة في صحيفتين محليتين بختارهما وتتحمل الدولة نفقات النشر •

الكتاب الثالث اصول خاصة بعض القضايا

الياب الاول

دعاوي التزوير

المادة ٢٩٩ - ١ - في جميع دعاوى التزوير وحالما تبرز الورقة المدعى تزويرها الى المدعي العام أو المادة ٢٩٩ - ١ - في جميع دعاوى التزوير وحالما تبرز الورقة المدعي العام أو القاضي أو المحكمة ينظم الكاتب متحضرا مفصلا بظاهر حالها يوقعه المدعوى اذا وجد كما رئيس المحكمة والكاتب والشخص الذي ابرزها وخصمه في الدعوى اذا وجد كما يوقع المذكورون كل صفحة من الورقة نفسها منعا لتبديلها وتحفظ في دائرة التحقيق أو قلم المحكمة .

رو مم المحاضرين توقيع الورقة والمحضر أو استنكفوا عن توقيعهما صرح بهذا تعذر على بعض الحاضرين توقيع الورقة والمحضر أو استنكفوا عن توقيعهما صرح بذلك في المحضر أو المحضر

بدلت في المحصر و المادة ٣٠٠ ـ اذا جلبت الورقة المدعى تزويرها من احدى الدوائر الرسمية يوقعها الموظف المسؤول عنها وفقا للمادة السابقة •

ومن سماده الساب الموراق وان كانت قد التخذت مدارا لمعاملات قضائية أو غيرها من المادة ٢٠٠١ ــ يجوز الادعاء بتزوير الاوراق وان كانت قد التخذت مدارا لمعاملات ٠

المادة ٣٠٢ - ١ - كل موظف رسمي أو شخص عدادي أودع ورف ادعى تزويدرها مجيس ، تعت طائلة العقاب، على تسليمها اذا كلف ذلك بقرار من المحكمة أو المدعي العام مفصل

٧ - يبرىء القرار ومحضر التسليم ذمة الشيخص الودعة لديه الورقة بجاد ذوي العلاقة بها. المادة ٣٠٣ ـ تسري أحكام الواد السابقة على الاوراق المبرزة المدعي العام أو المحكمة من أجل المقابلة

المادة ١٠٠٤ - ١ - يجبر الموظفون الرسميون ، تحت طائلة العقاب ، على سلم ما قد يكون لديهم من الاوراق الصالحة للمقابلة والنساماة •

٧ \_ يبرى، القرار الصادر بهذا النبأن ومحضر التسليم ذمة الشخص الودعة لديه الورقة تحاد ذوي العلاقة بها •

المادة ٣٠٥ ـ ١ ـ منى لزم جاب سند رسمي ترك اشتخص المودع لديه صوره عنه مطابقة له يصدقها رئيس المحكمة التابع له هذا الشخص ويشرح الكيفية في ذيلها •

٧ ــ واذا كانت الورقة مودعة لدى موظف رسمي تقوم النسخة المصدقة المعلاة له مقام الاصل الى حين استرجاعه ويمكن هذا الموظف أن يعطي نسخا عن الصورة المصدقة

٣ \_ أما اذا كان السند المللوب مدرجا في سجل ولا يمكن نزعه منه يجوز للمحكمة أن تقرر جلب السجل لديها وأن تصرف النظر عن المعاملة المبينة آنفا •

المادة ٢٠٠٧ .. ١ .. تصلح الاوراق العادية مدارا للمقابلة والمضاهاة اذا تصادق عليها الخصمان ٠ ٢ \_ وأما اذا كان الحائز عليها من غير الوظفين الرسميين فلا يجبر على تسليمها في الحال وان اعترف بوجودها لديه وانما يسوغ للمحقق أو للمحكمة بعد جلبه لتسليم الورقة أو بيان سبب امتناعه عن ذلك ان تلزمه بالتسليم اذا اتضح لها ان امتناعه لا يستند الى

المادة ٣٠٧ ــ من استشهد بشأن ورقة مدعى تزويرها يكلف بتوقيمها اذا ظهر أن له اطلاعا عليها •

المادة ٣٠٨ ــ اذا ادعى الخصم المحتج بالتزوير أن مبرز السند هو مزوره أو متدخل في تزويره أو تبين من التحقيقات أن المزور أو المتدخل بالتزوير لا يزال حيا وان دعوى التزوير لم تسقط بالتقادم فيصار الى تحقيق دعوى التزوير جزائيا على الوجه المبين سابقا ٠

المادة ٣٠٩ ـ ١ ـ للمحكمة المقامة لديها الدعوى أن تقرر عند الادعاء بالتزوير أمامها متابعة النظر في الدعوى أو التوقف عنها بعد استطلاع رأي المدعي العام •

: ٧ - أما اذا كانت الدعوى مقتصرة على التعويضات الشيخصية فتؤجل المحكمة النغار فيها الى ان يحكم في دعوى التزوير بصورة نهائية .

المادة ٣١٠ ــ اذا ادعى أحد الخصمين أثناء التحقيق أو المحاكمة في الدعوى ان الورقة المبرزة مزورة يسأل خصمه اذا كان في نيته استعمالها .

المادة ٢١١ - ١ - إذا أجاب الخصم أنه لا يروم استعمال الورقة المدعى تزويرها أو سكت عن الجواب

٧ ـــ أما اذا أجاب بالايجاب فيصار الى رؤية دعوى التزوير حسب القانون •

المادة ٣١٧ ـ يجوز للمحكمة في دعوى التزوير أن تستكتب الظنين أو التهم ، لديها أو يواسطة أهــل الخبرة فان ابي صرح بذلك في المحضر •

المادة ٣١٣ ـ ١ ـ اذا تبين للمحكمة جزائية كانت أم مدنية ، أثناء رؤية الدعوى ما يلمع الى وقوع تزوير ويشير الى مرتكبه يقوم رئيس المحكمة أو المدعي العام لديها باحالة الاوراق اللازمة الى المدعي المام التابع له محل وقوع هذا الجرم أو محل وجود فاعله .

٧ \_ لرئيس المحكمة أو المدعي العام لديها أن يصدر مذكرة توقيف بحق المشتكى عليه ان كان حاضرا في الدعوى •

المادة ٣١٤ ــ ١ ــ اذا تبين أن الاسناد الرسمية مزورة بكاملها أو ببعض مندرجاتها تقضي المحكمة التي ترى دعوى التزوير بابطال مفعول السند أو باعادته الى حالته الاصلية بشطب ما اضيف اليه أو اثبات ما حذف منه •

٧ \_ ويسطر في ذيل السند خلاصة عن الحكم القطعي •

٣ \_ تعاد الاوراق التي اتخذت مدارا للمقابلة والمضاهاة الى مصادرها أو الى الاشخاص الذين قدموها ٠

المادة ٣١٥ ــ تنجري التحقيقات بدعاوى التزوير وفقا للاصول المتبعة في سائر الجرائم •

سماع بعض الشهود من الرجال الرسميين

المادة ٣١٦ ــ يبلغ رجال السلك الديبلوماسي مذكرات الدعوة بواسطة وزارة الخارجية •

المادة ٣١٧ ـ اذا كان الشخص المدعو لدى القضاء منتظما في الجيش يبلغ مذكرة الدعوة بواسطة رئيس

المادة ٣١٨ ــ فيما عدا الرجال الرسمية المذكورين في المواد السابقة يدعى جميع الشهود ايا كانوا ويستمع لافادتهم لدى القضاء وفقا للاصول المتعلقة بسماع الشهود من هذا القانون ، الا اذا رأت المحكمة خلاف ذلك •

ما يتلف أو يسرق من أوراق الدعاوى والاحكام الصادرة فيها المادة ٣١٩ ــ اذا فقدت اصول الاحكام الصادرة في دعاوى الجناية أو الجنحـة أو الاوراق المتعلقــة بتحقيقات أو محاكمات لم تقترن بنتيجة بعد أو اذا اتلفت بالحريق أو السيل أو بأسباب غير عادية أو سرقت وتعدُر اعادة تنظيمها تطبق القواعد المنصوص عليها في المواد التالية • المادة ٧٧٠ ــ ١ ــ اذا وجدت خلاصة الحكم أو نسخته المصدقة بصورة قانونية تعتبر بمثابة أصل الحكم

Charles Con 126

٧ ــ اذا كانت الخلاصة أو النسخة الذكورة في الفقرة السابقة موجودة لدى شخص عادي أو موظف رسمي يأمر رئيس المحمكمة التي أصدرت الحكم بتسليمها الى قلم تلك الحكمة •

٣ ــ ويمكن الشخص أو الموظف الموجود لديه خلاصة أو نسخة مصدقة عن الحكم
 المتلف أو المسروق أو المفقود أن يأخذ عند تسليمها صوره مجانية عنها •

٤ ــ يبرى، الأمر بتسليم الخلاصة أو النسخة ذمة الشخص الوجودة لديه تجاه ذوي
 الملاقة بها ٠

المادة ٣٢١ ـ ١ ـ اذا فقد أصل الحكم ولم يعشر على صورة مصدقة عنه وانما عشر على قرار الظن أو الاتهام فيصار الى اجراء المحتاكمة واصدار حكم جديد •

٧ ــ وان لم يكن ثمة قرار ظن أو اتهام أو لم يعثر عليهما فتعاد المعاملات ابتداء من القسم
 المفقود من الاوراق •

#### الباب الرابع

تعيين المرجع ونقل الدعوى من محكمة الى اخرى

الفصل الاول

#### تعيين المرجــع

المادة ٣٧٧ ـ ١ ـ يحل الخلاف على الاختصاص بطريق تسين المرجع اذا وقعت جريمة وشرعت في رؤيتها محكمتان أو باشر تحقيقها مدعيان عامان باعتبار ان الجريمة عائدة لكل منهما أو اذا قرر كل من المدعي العام أو المحكمتين عدم اختصاصه لتحقيقها أو رؤيتها أو قررت محكمة عدم اختصاصها لرؤية دعوى احالها عليها المدعي العام أو النيابة العامة ونشأ عما ذكر خلاف على الاختصاص أوقف سير العدالة من جراء انبرام القرادين المتناقضين في القضية نفسها ه

٢ \_ يجري حكم هذه المادة اذا وقع الخلاف بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية أو بين
 محكمتين استثنائيتين أو بين المدعين العامين لديها •

المادة ٣٢٣ ـ ١ ـ يجوز للنيابة العامة والمدعي الشيخصي والمشتكى عليه أن يطلبوا تعيين المرجع باستدعاء يقدمونه الى محكمة التمييز .

٢ ــ أما اذا كان الطلب يتعلق بخلاف على الاختصاص بين محكمتين أو قاضيين تابعين لمحكمة استثنافية واحدة فيقدم الطلب الى هذه المحكمة .

المادة ٣٧٤ ـ اذا ورد طلب تعين المرجع من المدعى الشخصي أو المشتكى عليه يأمر رئيس محكمة التمييز أو الاستثناف بابلاغ صورته الى الخصم وبايداع النيابة العامــة لدى كل مــن المرجعــين القضائيين الواقع بينهما المخلاف نسخة عنه لابداء رأيه فيه وارسال أوراق الدعوى •

المادة ٣٢٥ ـ يجب على المدعي الشخصي أو المستكى عليه الجواب على طلب تعيين المرجع المبلغ اليـــه وعلى وتيس التيابة أو النائب العام إبداء رأيه فيه في ميماد اسبوع على الاكثر من تاريخ التبليغ •

المادة ٣٣٦ - ١ - اذا كان الخلاف واقعا بين محكمتين أو قاضين قرر كل منهما اختصاصه لرؤية الدعوى يجب عليهما التوقف عن اصدار الحكم بمجرد اطلاعهما على طلب تعيين المرجع لحل الخلاف بنهما • ٢ ـ أما التدابير الموقتة والتحقيقات فيمكن متابقها بانتظار صدور القرار بتعيين المرجع •

١ - ١ - ١ - ١٠ الدابير الموقعة والفاصيات عن المرجع تدقيقا بعد استطلاع رأي رئيس النيابة المادة ٧٧٧ - ١ - تنظر محكمة التمييز في طلب تعين المرجعين القضائيين هو الصالح للتحقيق في الدعوى أو العامة وتعين في قرارها أي المرجعين القضائيين هو الصالح للتحقيق في الدعوى أو رئيتها وتقضي بصحة المعاملات التي اجرتها المحكمة أو المحقق الذي قررت عدم

اختصاصــه • وتنظر محكمة الاستئناف تدقيقا في الطلب المرفوع اليهــا وفــق الاصول المذكورة ويكون قرارها قطعيا •

### الفصل الثاني نقل الدعوى من محكمة الى اخرى

المادة ٣٧٨ \_ لمحكسة الاستثناف ضمن دائرة اختصاصها أن تقرر في دعوى الجناية أو الجنحة بناء على طلب النائب العام لديها نقل الدعوى الى مدعي عام آخر أو الى محكمة أخرى من درجة المحكسة العائدة اليها رؤية الدعوى وذلك عندما يكون التحقيق في الدعوى أو رؤيتها في منطقة المدعي العام أو المحكمة من شأنه الاخلال بالامن العام •

المادة ٣٧٩ ــ تنظر محكسة الاستثناف في طلب نقل الدعوى تدقيقا فان قررت نقلها قضت في القرار نفسه بعسجة المادارت التي اجرتها المحكمة أو المدعي العام الذي تقرر نقل الدعوى من لدنه و بعسجة المادارت التي اجرتها المحكمة أو المدعي العام الذي تقرر نقل الدعوى من لدنه

بسبحه المستفد المستفد المستفد الله المدوى المن تقديم طلب جديد بنقلها بالاستناد الى أسباب جديدة المادة ١٩٣٠ – لا يمنع رد طلب تقل الدعوى من تقديم طلب جديد بنقلها بالاستناد الى أسباب جديدة خديد تقلم المرد ٠

### الكتاب الرابح

#### الماب الأول

في قوة الاحكام النهالية وستوط الدعوى والعقوبة

المادة ١٩٣١ ـ ما لم يكن هنالك نص آخر تنقضي الدعوى الجزائية بالنسبة للشخص المرفوعـة عليه والوقائع المسئدة فيها اليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو عدم المسؤولية أو الاسقاط والوقائع المسئدة فيها اليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو عدم المسؤولية الا بالطعن أو بالادانة و واذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجزائية فلا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ما لم يرد نص على خلاف ذلك وفي هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ما لم يرد نص على خلاف ذلك و

ي مدا المحمم بسرى المحكمة الجزائية في موضوع الدعوى الجزائية بالبراءة المادة ٢٩٧٧ ـ يكون للحكم المجزائي الصادر من المحكمة الجزائية في موضوع الدعوم به أمام المحاكم المدنية في أو عدم المسؤولية أو بالاسقاط أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ويوصفها الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا وذلك فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا وذلك فيما يتعلق القوة سواء بني على انتفاء النهمة القانوني ونسبتها الى فاعلها • ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة اذا كان مبنيا على ان الفعل لا يماقب أو على عدم كفاية الادلة • ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيا على ان الفعل لا يماقب عليه القانون •

المادة ٣٣٣ ــ لا تكون للاحكام الصادرة عن المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجزائية فيما يتعلق بوقوع الحريمة ونسبتها الى فاعليا •

المادة ١٣٧٤ ــ تكون للاحكام الصادرة عن محاكم الاحوال السخصية في حدود اختصاصها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الحزائية في السائل التي ينوقف عليها الفصل في الدعوى الجزائية .

الباب الناني

سقوط دعوى الحق العام والحق الشخصي

المادة ٣٣٥ ـ ١ ـ تسقط دعوى الحق العام بوقاة المستكى عليه أو بالعفو العام أو بالتقادم • ٧ \_ وتسقط تبعا لسقوط الحق الشخصي في الاحوال المنصوص عليها في القانون •

القصل الأول

السقوط بالوفاة

المادة ١٣٣٦ - ١ - تسقط دعوى الحق العام والعقوبة بوفاة المشتكى عليه سواء أكان من جهة تطبيق العقوبة الاصلية أو العقوبة الاضافية أو الفرعية •

٧ ــ أما اذا كانت الاشياء المضبوطة من المواد الممنوعة قانونا بحد ذاتها فلا تعاد الى ورثة

٣ ــ ويبقى للمتضرر حق اقامة دعوى بالحق الشخصي وبالتعويض على ورثة المتوفى لدى المحكمة المدنية •

القصل الثاني

السقوط بالعفو العام

المادة ٧٣٧ \_ ١ \_ تسقط دعوى الحق العام بالعفو العام •

٧ \_ وتبقى دعوى التعويض من اختصاص المحكمة الواضعة يدها على دعوى الحق العام حين صدور العفو العام ، واذا لم ترفع الدعوى فيعود الاختصاص الى المحكمة الحقوقية

القصل الثالث

١ ـ سقوط الدعوى بالتقادم

المادة ٣٣٨ - ١ - تسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصى بانقضاء عشر سنوات من تاريخ وقوع الجناية اذا لم تحر ملاحقة بشأنها خلال تلك المدة •

٣ \_ و تسقط أيضا الدعوبان المذكورتان بانقضاء عشر مبتوات على آخر مواملة تمت فيها اذا الست الدعوى واجريت التحقيقات ولم يصدر حكم بها .

الوجه المبين في الحالتين المذكورتين في المادة السابقة • المادة ٣٤٠ – ١ – تسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي في المخالفة بانقضاء سنة كاملة على وقوعها دون ان يصدر حكم بها من المحكمة وان نظم بشأنها محضر وجرى تحقيق

خلال السنة الذكورة • ٧ \_ أما اذا صدر حكم بها خلال السنة المذكورة واستؤنف تسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشيخصي بانقضاء سنة كاملة من تاريخ تقديم استدعاء الاستثناف •

٧ \_ سقوط العقوبة بالتقادم

المادة ٣٣٩ ــ نسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي في الجنحة بانقضاء ثلاث سنوات عــلى

المادة ٣٤١ ـ ١ ـ التقادم يتحول دون تنفيذ المقوبة وتدابير الاحتراز •

٣ ... على ان التقادم لا يسري على العقوبات والتدابير الاحترازية المانعة من الحقوق أو على منع الاقامة والمصادرة العينية •

المادة ٣٤٢ ـ ١ ـ مدة التقادم على عقوبة الاعدام والعقوبات الجنائية المؤبدة خمسة وعشرون سنة . ٧ \_ مدة النقادم على العقوبات الجنائية الموقتة ضعف مدة العقوبة التي حكمت بها المحكمة على ان لا تنجاوز عشرين سنة أو تنقص عن عشر سنين •

٣ \_ مدة التقادم على أية عقوبة جنائية أخرى عشر سنين •

المادة ٣٤٣ – ١ – يحبرن التقادم من تاريخ الحكم اذا صدر غيابا ، ومن يوم تماص المحكوم عليه من النفيذ اذا كان الحكم وجاهيا •

٧ \_ اذا تمامس المحكوم عليه من تنفيذ عقوبة مانعة أو مقيدة للحرية اسقط نصف مدة العقوبة التي نفذت فيه من مدة التقادم •

المادة ٣٤٤ - ١ - مدة التقادم على العقوبات الجنحية ضعف مدة العقوبة التي حكمت بها المحكمة على ان لا تتجاوز عشر سنوات وتنقص عن خمس سنوات •

٧ \_ مدة التقادم على أية عقوبة جنحية أخرى خمس سنوات ٠

أ \_ في الحكم الوجاهي من تاريخ صدوره اذا كان في الدرجة الاخيرة ، ومن تاريخ المادة 80% - ١ - تجري مدة التقادم :

ابرامه اذا كان في الدرجة الاولى • ب \_ وفي الحكم الفيابي من تاريخ تبليغه الى المحكوم عليه بذاته أو في محل اقامته •

٧\_ واذا كان المحكوم عليه موقوفا فمن يوم تفلته من التنفيذ ، وفي هذه الحالة يسقط نصف مدة العقوبة التي نفذت فيه من مدة التقادم •

المادة ٣٤٦ \_ مدة التقادم على العقوبات للمخالفات سنتان تبدآن على نحو ما ذكر في المادة السابقة •

المادة ٣٤٧ ــ ١ ــ مدة التقادم على التدابير الاحترازية ثلاث سنوات •

٧ \_ لا يبدأ التقادم الأ منذ اليوم الذي أصبح فيه الندبير الاحترازي نافذا أو بعد تقادم العقوبة التي تلازم هذا التدبير بشرط أن لا يصدر عن القاضي قسل انقضاء سبع سنوات قراد يثبت أن المحكوم عليه لا يزال خطرا على السلامة العامة ، ففي هذه الحالة يأمر بأن يسار الى تنفيذ التدبير الاحترازي •

المادة ٣٤٨ ـ لا ينفذ أي تدبير اصلاحي اغفل تنفيذه سنة كاملة الا بقرار يصدر عن محكمة الاحداث بناء على طاب النيابة العامة •

### س \_ أحكام عامة

المادة ٣٤٩ - ١ - يحسب التقادم من يوم الى مثله من دون اليوم الاول .

٧ ــ يوقف التقادم كل حالل قانوني أو مادي حال دون تنفيذ العقوبة أو التدبير ولم ينشأ عن ارادة المحكوم عليه •

٣ \_ يقطع التقادم :

ــ اجراءات التحقيق واجراءات الدعوى الصادرة من السلطة المختصة بالجريمة

ب ـ أي عمل تجريه السلطة بغية التنفيذ •

ج \_ ارتكاب المحكوم جريمة أخرى معادلة للجريمة التي أوجبت العقوبة أو التدبير أو جريمة أهم منها ، على انه لا يمكن أن تطول مدة التقادم في كل حال الى أكثر من ضعفها •

المادة ٣٥٠ ــ لا تحول المواد السابقة دون مراعاة أحكام التقادم الواردة في القوانــين الخاصــة ببعض الجنايات والجنح والمخالفات •

المادة ٣٥١ ــ اذا حكم على شخص بالوجه الغيابي وسقطت بالتقادم العقوبة المحكوم بها عليه فلا يسوغ له في مطلق الاحوال أن يطلب من المحكمة ابطال محاكمته الفيابية ورؤية الدعوى بحقه

المادة ٣٥٧ - ١ - تسقط التمويضات المحكوم بها بصورة قطعية في الدعاوى الحزائية بالتقادم المنصوص

٧ .. أما الرسوم والنفقات المحكوم بها لمصلحة الخزينة فتسقط بالتقادم المتعلق بالاموال الاميرية ، ويوقف التقادم بشأنها وجود المحكوم عليه في السجن انفاذا لاي حكم •

#### الباب الثالث

#### ١ \_ تنفيذ الاحكام الحزائية

المادة ٣٥٣ ــ ١ ــ يقوم بانفاذ الاحكام الجزائية المدعي العام لدى المحكمة التي أصدرت الحكم أو من

٢ \_ ويقوم قاضي الصلح مقام النيابة العامة بانفاذ الاحكام في المراكز التي لا يوجد فيها

المادة ٣٥٤ ـ تقوم دائرة الاجراء بانفاذ الالزامات المدنية المحكوم بها وفقا لما هو مقرر لانفاذ الاحكام

المادة ٣٥٥ ــ اذا حس المحكوم عليه إيفاء للغرامة والرسوم وأظهر رغبته وهو في السجن في أن يدفعها إلى المخزينة يأمر المدعي العام أو من يقوم مقامه باخراجه من السمجن واحضاره اليه لدفع الاموال المترتبة بعد حسم ما يوازي منها المدة التي قضاما في الحس ، باعتبار عن كل يوم

اللدة ٣٥٦ – ١ – اذا ادى المحكوم لدى توقيفه المبلغ المطاوب منه بكامله يعظى سبيله في الحال ويعسبح القرار بابدال الغرامة والرسوم بالحبس لاغيا •

٧ \_ بحال غيبة المحكوم ، أو كونه قاصرا تحصل الغرامة والرسوم والنفقات القضائيــة المحكوم بها لصالح الخزينة ، بمعرفة وزارة المالية بمقتفى قانون تحصيل الاموال

٣ \_ وتحصل بالطريقة تفسها النققات في حالة وفاة المحكوم عليه ٠

المادة ٣٥٧ - ١ - عند صدور حكم بالاعدام يرفع رئيس النيابة الى وزير المدلية أوراق الدعوى مرفقة بتقرير يضمنه موجزا عن وقائع القضية والادلة المستند اليها في صدور الحكم وعن الاسباب الموجبة لاتفاذ عقوبة الاعدام أو لابدالها بغيرها .

٧ ـ يرفع وزير العدلية أوراق الدعوى مع التقرير الى رئيس مجلس الوزراء لاحالتها

٣ \_ ينظر مجلس الوزراء في الاوراق المذكورة وتقرير رئيسِ النيابة ويبدي رأيه في وجوب انفاذ عقوبة الاعدام أو ابدالها بغيرها ويرفع القرار الذي يتخذه في هذا الشأن مشفوعا بيان رأيه الى جلالة الملك •

المادة ٣٥٨ ــ اذا وافق جلالة الملك على انفاذ حكم الاعدام يشنق المحكوم عليه داخل بناية السجن أو في محل آخر اذا عين مثل هذا المحل في الارادة الملكة ، ولا يجوز تنفيذ عقوبة الاعــدام هذد في المحكوم عليه بها في يوم من أيام الاعياد الخاصة بدياتته أو في أيام الاعياد الاهلية والرسمية ولا يجوز تنفيذ حكم الاعدام بالامرأة الحامل الا بعد وضعها بثلاثة أشهر •

المادة ٣٥٩ ــ يجري انفاذ عقوبة الاعدام بمعرفة وزارة الداخلية بناء على طلب خطي من النائب العام مبينا فيه استيفاء الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة وبمعضور الاشتخاص الآتي ذكرهم :

١ \_ النائب العام أو أحد مساعديه .

٧ \_ كاتب المحكمة التي اصدرتالحكم •

٣ \_ طبيب السجن أو طبيب المركز •

ع \_ أحد رجال الدين من الطائفة التي ينتمي اليها المحكوم عليه .

ع ــ مدير السعجن أو نائبه ٠

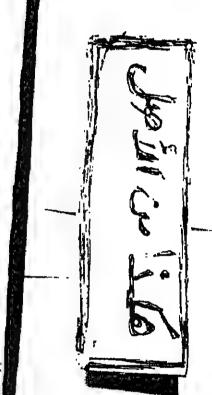
٧ \_ قائد الشرطة في العاصمة ، أو قائد المنطقة في الملحقات •

المادة • ١٣٩ ــ يسئال النائب العام أو مساعده المحكوم عليه اذا كان لديه ما يريد بيانه ويدون أقواله الكاتب في محضر خاص يوقعه النائب العام أو مساعده والكاتب والحاضرون •

المادة ١٣٩١ ــ ينظم كاتب المحكمة محضرا بانفاذ الاعدام يوقعه مع النائب العام أو مساعده والحاضرون ويحفظ في اضارته الخاصة عند المدعي العام •

المادة ٣٦٧ ــ تدفن الحكومة جثة من نفذ فيه الاعدام عند عدم وجود ورثة له يقومون بدفنها ، ويجب أن يكون الدفن بدون احتفال •

المادة ١٣٣٣ ـ ١ ـ كل نزاع من محكوم عليه في التنفيذ يرفع الى المحكمة التي اصدرت الحكم ٠



٧ ــ يقدم النزاع الى المحكمة بواسطة النيابة العامة على وجه السرعة ويعان ذوو الشأن بالجلسة التي تحدد لنظره • وتفصل المحكمة فيه بعد سماع النيابة العامة وذوي الشأن وللمحكمة أن تجري التحقيقات التي ترى لزومها ولها في كل الاحوال أن تأمر بوقف التنفيذ حتى يفصل في النزاع • وللنيابة العامة عند الاقتضاء وقبل تقديم النزاع الى المحكمة أن توقف تنفيذ الحكم •وقتا • ٣ \_ اذا حصل نزاع في شخصية المحكوم عليه فيفصل في ذلك النزاع بالكيفية والاوضاع المقررة في الفقرتين السابقتين •

يكون القرار الذي تصدره المحكمة بالنزاع الشار اليه نهائيا .

#### ٣ \_ حساب الزمن

المادة ٣٦٤ ـ ايفاء للغايات المقصودة من هذا القانون تنبع في حساب الزمن القاءرة التالية :

١ – أن المدة المشار اليها بعدد الأيام ابتداء من وقوع حادثة أو القيام بعمل أو شيء أو فيما يتعلق بمهل الاعتراض والاستثناف والتمييز أو المهل الاخرى تعتبر غير شاملة لليوم الذي وقع الحادث أو جرى فيه ذلك العمل أو الشيء •

٧ ــ لا تعصبُ أيام العطل من المدة المقررة فيما يتعلق بمهل الاعتراض والاستئناف والنمييز أو المهل الاخرى اذا جاءت في نهاية المدة •

المادة ٣٦٥ \_ جميع المدد المبينة في هذا القانون تحسب بالتقويم الميلادي •

المادة ٣٦٩ ـ تلغى القوانين والانظمة التالية :

١ \_ قانون اصول المحاكمات الجزائية العثماني مع جميع تعديلاته •

٧ \_ قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزآلية رقم (٣٧) لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد (٨٨٠) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢٥ مع ما ادخل عليه من تعديلات •

٣ \_ قانون تعقيب الاشبخاص وتفتيش الاماكن المنشور في العدد (١٥٧) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٢٧/٦/١

سجموعة القوانين الفلسطينية •

ه ـ قانون اصول المحاكمات الحزائية (القبض والتحري) المعدل رقم (١١) لسنة ١٩٤٢ المنشور في العدد ١٢٠٤ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٤٢/٦/٢٥

٦ - قانون اصول المحاكمات الجزائية (البينات) الباب الرابع والثلاثون من مجموعة

٧ - قانون اصول المحاكمات الجزائية (البيئات) (المعدل) رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٤ المنشور في العدد ١٣٦٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٤٤/١٠/٢٧

٨ - قانون اصول المحاكمات الحزائية (البينات) (المدل) بقانون تشاريم الدفاع ادماجها في ينض القوانين رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٥ المنشور في العدد ١٤٣٩ من الوقائع الفلسطينية

٩ \_ قانون الافراج بالكفالة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٤ المنشور في العدد ١٣٥٩ من الوقائع الفاسطينية المؤرخ في ١٩٤٤/٩/١٤

١٠ \_ قانون الافراج بالكفالة (المعدل) رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد ١٥٢٥ من الوقائم الفلسطينية المؤرخ في ٣٠/٩/٣٠

١١ \_ قانون اسول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الجزائية لدى المحاكم المركزية رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٦) المنشور في العدد ١٥٤٣ من الوقائح الفلسطينيــة المؤرخ في ۲۱/۲۱/۲۱

١٢ ـ قانون اصول المحاكمات الحزائية (المحاكمات الاتهامية) الباب السادس والثلاثون من مجموعة القوانين الفلسطينية •

١٣ \_ قانون اصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الاتهامية) (المعدل) المنشور في قانون (اعادة تنقيح) طبعة التشاريع المنقحة لسنة ١٩٣٧ رقم ١ لسنة ١٩٣٧ عاد ٦٦٠ من الوقائع الفاسطينية المؤرخ في ١٩٣٧/١/٢٢

١٤ \_ قانون اصول المحاكمات الحزائية (المحاكمات الاتهامية) (المعدل) رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ المنشور في العدد ١٦٤ من ااوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٣٩/١٢/٣٣

١٥ ــ قانون اصول المحاكمات الحزائية (المحاكمات الاتهامية) (المعدل) رقم ٣١ لسنة ١٩٤٤ المنشور في العدد ١٣٦٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٧/١٠/٤٤

١٦ \_ قانون اصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الاتهامية) (المعدل) رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد ١٤٨٥ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٣٦/٣/٣١

١٧ \_ قانون اصول المحاكمات المجزّائية (المحاكمات الاتهامية) (المعدل) رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٧ المنشور في العدد ١٦٠٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٦/٨/٢٦

١٨ \_ نظام أصول المحاكمات الحزائية (اثبات الهوية) المنشور في المجلد الثالث من مجموعة القوانين الفلسطينية على صفحة ١٩٥٦

١٩ \_ اصول (المحاكمات الجزائية) في المحاكم المركزية لسنة ١٩٣٨ المنشور في العدد ٧٥٧ ن الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢/١٠/١٩٣٨

٢٠ ــ قانون اصول المحاكمات الحزائبة رقم ٧٦ لسنة ١٩٥١ وما طرأ عليه من تعديلات ٠ ٢١ \_ كل ما يتعارض مع هذا القانون من قانون انتهاك حرمة المحاكم رقم ٩/٩٥٩ المنشور

في العدد ١٤١٣ تاريخ ٢/٢/١٤ من الجريدة الرسمية •

٧٧ \_ كل تشريع اردني أو فلسطيني صادر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي تكون فيه تلك التشاريع مغايرة لاحكام هذا القانون •

المادة ٣٦٧ ــ رئيس الوزراء ووزراء العدلية والداخلية والدفاع مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون ٠

1971/1/18

احت بيط الل

رتيس الوزراء بالوكالة عمد الامين الشنتيطي

وزير الداخلية فلاح الدادحه

وزير العدلية

ماكف الغابو

وزير الدفاع عمد على الجعيزي

# خروالمسير للعلك ملك الملك للعارون المحاتمة

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور ،

قانون رقم (۱۰) لسنة ۱۹۲۱

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون مزاولة مهنــة تدقيق الحسابات لسنة ١٩٦١ ) ويعمل به من تــاريخ نشره في

الحسابات لدى ديوان المحاسبة .

بالمحاسبين القانونيين المعترف بها ويحمل شهادة قانونية منها .

محاسبين قانونيين في المملكة مرخص ، لا تقل عن سنة واحدة عمل فيها بصفة مدير تدقيق أو مدقق

ج \_ أو أنَّ يكون قد أتم الدراسة الثانوية الكاملة أو ما يعادلها وقضى أربع سنوات كمدقق رئيسي في دائرة حكومية مختصة أو في مكتب محاسبين قانونيين في المملكة مرخص على أن يثبت ذلك بشهادة

د \_ أو أن يكون قد أتم الدراسة الثانوية المتوسطة ومارس قبل العمل بهذا القانون أعمال هذه المهنة

المادة ٤ \_ يشترط في مدقق الحسابات أن يكون :

٢ ـ يعفي من الشرطين ( ٤،١ ) من المادة الرابعة المحاسبون القانونيون من رعايا الدول العربية والاجنبية الذين رخصوا واشتغلوا بتدقيق الحسابات في المملكة الاردنية الباشمية مدة لا تقل عن سنتين قبل العمل

ويناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب ، نصادق على القانون الآني ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

# قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات

المادة ٢ ـ لا يجوز أن يزاول مهنة تدقيق الحسابات سوى من رخص بمزاولة هذه المهنة وادرج اسمه في سجل مدققي

المادة ٢ ــ ١ ــ لا يرخص لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات الا من توفرت فيه الشروط التالية : أ \_ أن يكون منتسباً لأحد معـاهد المحاسبين القانونيين أو احدى الجمعيات أو الدؤسسات المختصة

ب\_ أو أن يكون حاملًا شهادة تخصص في التجارة أو الافتصاد أو العالمة من جامعة ، أو معهد دراسي رئيسي على أن يثبت ذلك بشهادة تقنع بها اللجنة .

وكرس جميع أوقاته لها مدة لا تقل عن ست سنوات كمدقق رئيسي في دائرة حكومية مختصة أو

٢ \_ يقر التعادل العلمي بين الشهادات ووزارة النربية والتعليم .

 ١ ـ اردتى الجنسية . ٢ .. قد أتم الجامسة والعشرين من العمر .

٣ \_ ليس محكوماً بجناية أو جنحة أخلاقية أو مداناً من قبل سلطة تأديبية بجرم يمس الشرف والاخلاق . ٤ ـ مقيماً في المملكة الاردنية الهاشمية.

المادة ٥ \_ ١ \_ يعفى من الشروط الواردة في المادة (٣) من هذا القانون كل اردني زاول بترخيص قانوني مهنة تدقيق الحسابات في المملكة الاردنية الهاشمية مدة لا تقل عن سنتين قبل العمل بهذا القانون .

المادة ٦ \_ يجوز ان تعطى الرخصة بممارسة مهنة تدقيق الحسابات الى شركة او هيأة او جمعية لهما مركز عمل في المملكة الاردنية الهاشمية ومسجلة لدى الدوائر المختصة وكان جميع اعضائها او احدهم بمن تتوفر فيه الشروط الواردة في المادة (٣) وفي حالة انسحاب من توفرت فيه تلك الشروط من الشركة والهيئةوالجمعية او في حالة وفاته يبطل العمل بتلك الرخصة .

المادة ٧ - ١ - يقدم طلب الاجازة لممارسة مهنة تدقيق الحسابات الى لجنة مؤلفة من :

١ \_ وكيل وزارة العالية رئيساً ٢ \_ وكيل وزارة الافتصاد الوطني عضواً

٣ ـ وكيل ديوان المحاسبة عضواً

٤ \_ رئيس قسم التجارة بوزارة الاقتصاد الوطني عضوا ه \_ محاسب قانوني معروف يعينه رئيس ديوان المحاسبة عضواً

٢ \_ تصدر قرارات اللجنة بالاجماع او بالاكثرية وتكون هذه القرارات تابعة للتصديق من قبل رئيس

ديوان المحاسة ويكون قراره قطعياً . المادة ٨ \_ على اللجنة أن تفصل في الطلب خلال شهر من تاريخ تقديمه وعلى ديوان المحاسبة أن يعلم الطالب بالقرار خلال عشرة أيام من تأريخ صدوره . اذا رفض الطلب لسوه سمعته فلا يجوز له ان يقدم طلباً جديداً الا

بعد مضي خمس سوات من تاريخ رفضه على أن يشت حسن سمعته طوال هذه المدة من الجهات الرسمية ذات الاختصاص ، اما اذا كان رفض الطلب لعدم توفر شرط آخر جاز للطالب اعادة طلبه بمجرد توفر

المادة ٩ ـ ١ ـ يجب أن يتضمن طلب التسجيل ، أسم الطالب وسنه وجنسيته ومحل أقامته ومؤهلاته العلمية وخبرته

العدلية ، وترفق بالطلب الاوراق المثبتة للشروط المنصوص عليها في هذا القانون . ٢ \_ عند قبول الطالب تدرج المعلومـات المذكورة في الفقرة السابقـة وغيرهـا من المعلومات الصرورية بالسجل الخاص بمدققي الحسابات المجازين لدى ديوان المحاسبة .

المادة ١٠ - ١ - ينشر قرار اللجنة بقبول الطلب بالجريدة الرسمية على حساب المجاز ولا يجوز ان يباشر المجاز عمله

قبل أن يحلف القسم التالي أمام رئيس ديوان المجاسبة : « اقسم بالله العظيم اناقوم بواجبات مهنتي بامانة واخلاص وفقاً للقوانين والانظمة وان احفظ سر

٢ \_ يدفع كل مرخص لتدقيق الحسابات رسماً قدره خمسة دنائير عند حصوله على رخصة مزاولة المهنة -المادة ١١ ـ لكل من يحمل رخصة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات أن يراجع حسابات الشركات والافراد والهشات وفقاً لما تقتضيه القواعد الحسابية وأن يقوم باعداد البيانات الحسابية الختامية واعتماد الميزانيات.

المادة ١٢ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أو بغرامة لا تربد على مائتي دينار أو بكلتـا هاتين العقوبتين كل شخص غير مرخص أو شطب اسمه من السجل يزاول مهنة تنقيق الحسابات أو يستعمل نشرات أو لوحات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى بالاعلان عن نفسه بأنه يزاول مهنة تدقيق الحسابات وكذلك كل من ينتحل

وفي جميع الاحوال تأمر المحكمة باغلاق المكتب ونزع اللوحات واللافتات، كما تأمر كذلك بنشر لنفسه لقب مدتق حسابات أو ما شابه من الالفاظ.

الحكم ثلاث مرات في صحيفتين يوميتين على الاقل على نفقة المحكوم عليه . المادة ١٣ ـ يجب على كل من قيد اسمه في سجل مدققي الحسابات أن يملم رئيس ديوان المحاسبة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ترخيصه بعنوان مكتبه وعن كل تغيير بهذا العنوان واذا لم يقم بذلك يعاقب بغرامة لا تنجاوز خمسة

المادة ١٤ ـ على مدةق الحسابات المجاز أن يتفرغ لاعمال مهنته ويترتب على ذلك:

١ \_ أن يكون مقيماً بالمعلكة الاردنية الهاشمية . ٢ \_ أن لا يكون موظفاً في احدى وظائف الدولة أو المؤسسات العامة .

# خرالمسير للفظ منكر إلملك للفادونية المحائمية

بمقتصى المادة ( ٣١ ) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب ،

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته إلى قوانين الدولة :

قانون رقم (۱۱) لسنة ۱۹۲۱

# قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة

المادة ١ - يسمى هذا الفانون ( قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٦١ ) ويقرأ مع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وتعديله بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٩ كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجرياة الرسمية .

المادة ٢ \_ تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها بعد الفقرة (م) مباشرة:

( و ) الجرائم الوافعة خلافاً لأحكام قانون المفرقعات حسيما عدل بالقانون رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٦١ .

1971/1/18

# كخيريط لمال

وكيل رئيس الوزراء قاضي القضاة ووزير النزبية والتعليم وزير الخارجية الداخلة عد الامين الشقيطي غلاح المدادحه موسي ناصر وزير المالية وزير الصحة وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية عاشم الجيوسي جميل التوتونجي وزير العدلية وصفي ميرزا عد على الحصوي وزير الدفاع وزير الاشغال العامة وزير الاقتصاد الوطني عاكف الغايز وزير الزراعة والانشاء والتعمير يعلوب معمو رفيق الحسين على تصوح الطاهر

٣ ـ أن لا يكون مداق حسابات لشركة شريكاً بها أو عضوا بمجاس ادارتها أو فائما بأي عمل فيهما أو شريكاً لمن يقوم بهذه الاعمال أو الوظائف.

ولاً يجوز لمدقق الحسابات أن يحاول الدعاية انفسه عن طربق الاعلان أو أبي طربق عنل بكرامة العهنة. (لمادة ١٥ ــ أن اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون هي السلطة المختصة في تأديب مدققي الحسابات ومحاكمتهم عن تصرفاتهم المسلكية ويكون قرارها تابعاً للنصديق من رئيس دبران المحاسبة .

المادة ١٦ مـ أ مـ تقام الدعوى التأديبية ضد مدققي الحسابات من قبل ذي الملاقة.

ب تتبع في احراءات التأديب الترتيبات التالية :

١ \_ تقدم الشكوى الى رئيس اللجنة الذي يحيلها بدوره الى اللجنة .

٢ \_ اذا رأت اللجة أن الشكري جديرة بالتحقيق تنتدب أحد أعضائها لاجراء تحقيق أولي في الشكوي ويستمع العضو المنتدب الى أقوال المشتكي منه بعد افهامه مضمون الأمور المنسوبة آليه واطلاعه على الأوراق والوثائق اللازمة وللعضو المتندب أن يستسع الى أترال الشهود وأن يعاب المستندات الضرورية وأن يجري تطبيق الامضاء والكشف وعندما ينهي التحقيق يقدم تقريره دون ابداه رأيه الشخصي إلى اللجنة التي عليها تدقيقه والنظر فيه .

٣ ـ اذا قررت اللجنة وجوب الملاحقة يدعى مدتق الحسابات الى المثيل أمام اللجنة ويبلغ خطياً التهمة المنسوبة اليه قبل موعد الجلسة بمدة لا تقل عن ثمانية أيام وله أن ستمين بمحام بدافع عنه . ٤ ـ في حالة عدم حضور المدتق أمام اللجنة ترى اللجنة محاكمته غيابياً وله حق الاعتراض على الحكم الفيابي الصادر بحقه خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ تبليغه ولا يقبل اعتراضه ما لم يثبت أن تخلفه كان بعذر مشروع

ج ـ تخضع اجراءات التأديب للسرية التامة .

د ـ بعد اتمام المحاكمة تتخذ اللجنة قراراً بالبراءة أو الادانة باحدى العقوبات التالية :

٢ \_ التوقيف عن العمل مدة لا تزيد عن سنة .

٣ \_ شطب اسمه من سجل المحاسبين الفانونيين .

٤ \_ ويباغ المشتكي قرار اللجنة بالبريد المسجل.

المادة ١٧ \_ إذا كانت هنالك جريمة تتطلب عقوبة اشد أو كانت جريمة من الجرائم الواردة في قانون العقوبات. يجب على اللجنة احالة الشكوى إلى المدعي العام لاجراء التحقيقات القانونية بحق المشتكى منه .

المادة ١٨ .. مع مراعاة الأحكام السابقة تعتبر جميع الرخص المعطاة لمواولة مهنة تدقيق الحسابات الصادرة قبل العمل بهذا القانون ملغاة ، وعلى المدقةين والشركات والهيئات والجمعيات المرخصة قبلا والذين يرغبون متابعة عملهم مراجعة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من أجل الحصول على ترخيص مجدد يتفق مع أحكام

المادة ١٩ \_ لمجلس الوزراء أن يضع من وقت لآخر الانظمة اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون .

المادة ٢٠ ـ لا تسري أحكام هذا القانون على المدققين من موظفي الحكومة والبلديات والمؤسسات العامسة الخاضعة

المادة ٢١ ـ رئيس الوزراء ووزراءالاقتصاد الوطني والمالية والتربية والتعليم والعدلية مكلفون بتطبيق احكام هذا القانون.

المحت يبط الل

وزير الاقتصاد الوطني وزير العدلية

بمقتضى المأدة ( ٣١ ) من الدستور ،

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

المادة 1 ـ يسمى هذا القانون ( قانون معدل القانون ضريبة الحرس الوطني لسنة ١٩٦١ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسميّة .

المادة ٢ ـ تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (١) واضافة الفقرة ( ب ) التالية اليها : ب- تستنى من ضريبة الحرس الوطني كميات الاسمنت التي تصدر إلى خـــارج المملكة الاردنية الهاشمية بموجب بيانات وشهادات جمرًكية تثبت وصولها الى ألبلد المصدر اليه .

## المختبن بطسلال

وكيل رئيس الوزراء عمد الامين الشنايطي

وزير المالية هاشم الجيومي

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٣/١ الموافقة علىنظام مفتشي العمل لسنة ١٩٦١

# نظام مفتشي العمل

رقم (٩) لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى المادة (٣) من قانون العمل الاردني رقم (٢١) لسنه ١٩٦٠

المادة 1 \_ يسمى هذا النظام ( نظام منتشي العمل لسنة ١٩٦١ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـ أ ـ يعتبر مفتشو العمل من موظفي الصابطة العدلية بالمعنى المقصود في المـــادة (٧) من قانون أصول المادة ٢ ـ أ ـ يعتبر مفتشو العمل من موظفي الصابطة ١٩٥١ ويتولون تنظيم المحاضر بحق الذين يتحالفون أحـــكام

ب يعمل بالصبط الذي ينظمه مفتشو العمل في المخالفات المكلفون باستثباتها بمقتضى قانون العمل حتى يتبت العكس كنص المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٧٦) لسنة ١٩٥١ .

# خرالمسير للنقط منك الملكة للفادونية المحائمية

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب ،

قانون رقم (۱۲) لسنة ۱۹۶۱

# قانون معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني

امر رقم (۱۱) لسنة ۱۹۲۱

قرد بجلس الوزداء الموافقة على نظام رسوم الرصيف والتخزين على البضائع في مينــــاء العقبة المعال

نظام رسوم الرصيف والتخزين على البضائع

في ميناء العقبة المعدل

رقم (۱۰) لسنة ۱۹۲۱

المادة ١ - يطاق على هذا النظام اسم ( نظام رسوم الرصيف والتخزين على البضائع في مينا، العقبة المعدل لسنة ١٩٦١ ) ويقرأ مع النظام رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ

المادة ٢ ـ يعدل الجدول الملحق بالنظام الاصلي باضافة الرقم التالي اليه بعد الرقم (١١) مباشرة واعادة ترقيم الرقم الاخير منه بحيث يصبح ١٣ بدل ١٢:

صادر بالاستناد الى المادة ( ٤ ) من نظام الشؤون المالية رقم ( ١ ) لسنة ١٩٥٢

المادة ١ ـ تتكون المنطقة الاستراينية من البلدان التالية :

نشره في الجريدة الرسمية .

المملكة المتحدة وجزر القنال وجزيرة مان، استراليا ، بورما ، سيلان، قبرص، فانا ، ايسلندا ، ألهند ، ايرلندا ، المملكة الاردنية الهاشمية ، ليبيا ، الملايو ، نيوزيلاند ، نايجريا ، باكستان ، روديسيا ، نياسالاند ، سنغافورة ، اتحاد جنوب افريقيا ، افريقيا الجنوبية الغربية ، وجميع بلاد الدمنيون التي لم تذكر أعلاه ما عدا كندا وجميع الحميات .

المادة ٢ ـ يلغى الجدول الملحق بنظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٥١ .

المادة ٣ ـ يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

1111/1/1

رئيس الوزراء بهجت التلهوني